



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عين تموشنت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع:

العلاقة بين كفاءة البنوك و القيمة السوقية للمؤسسة

دراسة قياسية و تحليلية للبنوك الجزائرية BEA و BNA و CPA

للفترة-2010-2022

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

• سعيدي فتيحة

• سوفاري صهير

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذة: عيدوني حليلة : رئيسا

الأستاذ: لحسن جديدن مشرفا

الأستاذة: دربال فاطمة الزهراء ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عين تموشنت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع:

العلاقة بين كفاءة البنوك و القيمة السوقية للمؤسسة

دراسة قياسية و تحليلية للبنوك الجزائرية BEA و BNA و CPA

للفترة-2010-2022

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

• سعيدي فتيحة

• سوفاري صهير

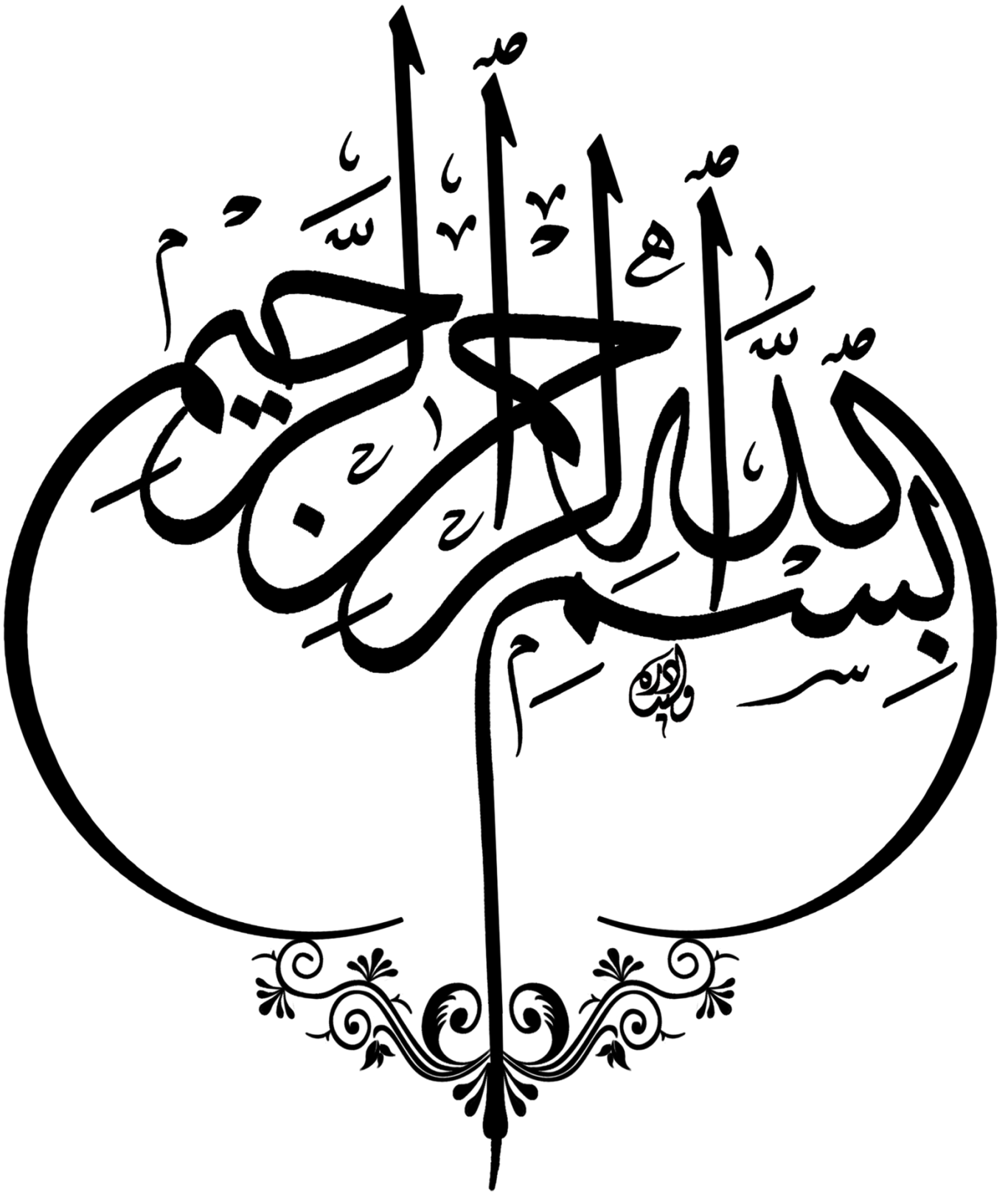
مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذة: عيدوني حليلة : رئيسا

الأستاذ: لحسن جديدن مشرفا

الأستاذة: دربال فاطمة الزهراء ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024



الشكر و التقدير

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركنا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم

البصيرة

نتقدم بخالص شكرنا الى كل من كان عوننا لنا في دربنا لإنجاز هذه المذكرة.

الى كل من نهلنا من منابعم العلمية من أساتذة الكلية عامة و الأستاذ المشرف خاصة

"جديدن لحسن".

الى كل من تقدم لنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنانا، ما كنت لأفعل هذا لو لا فضل الله فالحمد لله على البدء
و الختام.

ها انا اليوم أهدي نجاحي الى كل من سعى معي لاتمام هذه المسيرة

الى الذي علمني ان الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة، اليمن اجمل اسمه بكل
افتخار الى أعظم و اعز رجل في الكون "ابي الغالي"

الى ملاكي في الحياة من ساندني في صلاتها و دعائها، الى من سهرت الليالي تنير
دربي الى معنى الحب و العنان، الى أرواح امرأة في الوجود "أمي الغالية"

الجسر المحبة و العطاء مصدر قوتي "أختي حبيبتي" الى من رزقتهم بهم سندا لي
"اخواني"

الى البراعم الصغار "هديل، انس، دعاء"

الى كل من كان له فضل علي و ساندني بكل حب في هذه المسيرة الى كل من
يفرحهم نجاحنا و يحزنهم فشلنا.

الى كل من كان له فضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي الى نهاية.

فتحية

الهدايا

أهدي هذا العمل إلى من ساندتني في صلاتها و دعائها إلى من سهرت الليالي تنير
دربي إلى من تشاكنتني أفراحي و أساتي

إلى نبع الحنان إلى أجمل إبتسامة في حياتي إلى أروع امرأة في الوجود "أمي الغالية"

إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى من يسعى لأجل راحتي و نجاحي إلى أعظم و أعز
رجل في الكون "أبي العزيز"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من جاد علي بوقته و أكرمني بفضله إلى من إنتظر
هذه اللحظة ليفتخر بي إلى سندي و شريكي بالحياة "زوجي الغالي إلياس"

إلى إخوتي عبد القادر-تويدر

إلى من أعتد عليه في كل صغيرة و كبيرة أخي الأكبر "محمد"

إلى أخواتي العزيزات "نورة - حياة - شهيناز"

إلى براعم العائلة إلى كل قسم العلوم الإقتصادية و جميع دفعة 2024 إلى كل من
كان له أثر على حياتي و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلبي سوفاري.

سليم

الملخص:

يتم استخدام الكفاءة المصرفية في دراسة العلاقة بين مدخلات ومخرجات وحدات اتخاذ القرار، فإما ان يقوم البنك بزيادة مدخلاته في حدود مستوى المخرجات التي يرغب في الحصول عليها أو أن يقوم بزيادة مخرجاته عند مستوى معين من المدخلات، وإذا اخذنا بعين الاعتبار حجم البنك فستكون لدينا الكفاءة الحجمية، وهي تعكس نسبة التغير بين المدخلات والمخرجات حيث نكون امام ثلاث حالات من عائد الحجم ثابت، متزايد او متناقص.

و تهدف هذه الدراسة الى تطبيق طريقة مغلف البيانات (DEA) على البنوك الناشطة الجزائرية BEA، BNA، CPA، و منه تم التوصل الى لا يوجد معنوية احصائية لأثر الكفاءة المصرفية على الربحية ROE، على عكس كل من CAR، SIZE فيوجد معنوية احصائية لكل منهما على الربحية، و يوجد أثر ل CAR (0.68) حيث كل ما زادت كفاية رأس المال ب 1% فان الربحية تزداد ب 0.61%. و يوجد أثر سالب ل SIZE (-0.005) حيث كل ما زاد حجم البنك ب 1% انخفضت الربحية ب 0.005%.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الجزائرية، كفاءة البنوك، القيمة السوقية، طريقة مغلف البيانات (DEA)

Abstract:

Banking efficiency is used to study the relationship between the inputs and outputs of decision-making units. Either the bank increases its inputs within the limits of the level of outputs it wishes to obtain, or it increases its outputs at a certain level of inputs. If we take into account the size of the bank, we will have volumetric efficiency. It reflects the percentage of change between inputs and outputs, where we are faced with three cases of return to scale: constant, increasing, or decreasing.

This study aims to apply the data envelopment method (DEA) to the active Algerian banks BEA, BNA, and CPA, and from it it was concluded that there is no statistical significance for the effect of banking efficiency on profitability (ROE), in contrast to both CAR and SIZE, as there is statistical significance for each of them on Profitability, and there is an effect of CAR (0.68), where whenever capital adequacy increases by 1%, profitability increases by 0.61%. There is a negative effect for SIZE

(-0.005), as every time the size of the bank increases by 1%, profitability decreases by 0.005%.

Keywords:

Algerian banks, bank efficiency, market value, data envelopment method (DEA)

Résumé :

L'efficacité bancaire est utilisée pour étudier la relation entre les intrants et les sorties des unités de décision. Soit la banque augmente ses intrants dans les limites du niveau de sorties qu'elle souhaite obtenir, soit elle augmente ses sorties à un certain niveau d'entrées. Si l'on prend en compte la taille de la banque, on aura une efficacité volumétrique. Elle reflète le pourcentage de changement entre les entrées et les sorties, où l'on est confronté à trois cas de retour d'échelle : constant, croissant ou décroissant.

Cette étude vise à appliquer la méthode d'enveloppement des données (DEA) aux banques algériennes actives BEA, BNA et CPA, et il en a été conclu qu'il n'y a pas de signification statistique pour l'effet de l'efficacité bancaire sur la rentabilité (ROE), en revanche à la fois au CAR et à la SIZE, car il y a une signification statistique pour chacun d'eux sur la rentabilité, et il y a un effet du CAR (0,68), où chaque fois que l'adéquation du capital augmente de 1 %, la rentabilité augmente de 0,61 %. Il existe un effet négatif pour la TAILLE (-0,005), selon lequel chaque fois que la taille de la banque augmente de 1 %, la rentabilité diminue de 0,005 %.

les mots clés:

Banques algériennes, efficacité bancaire, valeur marchande, méthode d'enveloppement des données (DEA)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

| الصفحة | العناوين |
|--------|---|
| - | البسمة |
| I | الشكر |
| II | الاهداء |
| III | ملخص |
| V | فهرس المحتويات |
| IX | قائمة الجداول |
| XI | قائمة الأشكال |
| 5-1 | المقدمة العامة |
| | الفصل الأول: الاطار النظري لكفاءة البنوك و القيمة السوقية |
| 6 | تمهيد |
| 7 | المبحث الأول: كفاءة البنوك |
| 7 | I. مفهوم كفاءة البنوك و أهم أنواعها |
| 11 | II. العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية |
| 13 | III. أساليب تقييم الكفاءة البنكية |
| 15 | المبحث الثاني: تأثير كفاءة البنوك على القيمة السوقية |
| 15 | I. مفهوم القيمة السوقية |
| 17 | II. محددات القيمة السوقية للأسهم العادية والعوامل المؤثرة عليها |
| 21 | III. أثر كفاءة البنوك على القيمة السوقية للمؤسسة |
| 22 | المبحث الثالث: الدراسات السابقة |
| 22 | I. الدراسات السابقة حول كفاءة البنوك |
| 24 | II. الدراسات السابقة حول القيمة السوقية |
| 25 | III. الدراسات السابقة حول كفاءة البنوك و القيمة السوقية للمؤسسة |
| 29 | خلاصة |

فهرس المحتويات

| الفصل الثاني: الدراسة القياسية | |
|--------------------------------|---|
| 31 | تمهيد |
| 32 | المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية 1962-2024 |
| 32 | .I مرحلة الإصلاحات الأولى 1962-1985 |
| 35 | .II مرحلة الاصلاحات الثانية (1986-1990) |
| 37 | .III قانون النقد والقرض 1990 و الإصلاحات المصرفية 1990-2024 |
| 42 | المبحث الثاني: قياس الكفاءة المصرفية للبنوك BEA, CPA, BNA |
| 42 | .I تحليل مؤشرات الصلابة المالية في القطاع البنكي |
| 45 | .II الكفاءة البنكية -تحديد المدخلات والمخرجات - |
| 47 | .III الكفاءة التقنية و الكفاءة التامة للبنوك BNA ،BEA،CPA |
| 49 | المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الكفاءة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك BEA،BNA و CPA |
| 49 | .I منهجية التقدير |
| 49 | .II نتائج الدراسة القياسية |
| 52 | .III اختبار التكامل المتزامن |
| 55 | خلاصة |
| 57 | خاتمة عامة |
| 61 | قائمة المراجع |

قائمة الجداول

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| 42 | نسبة كفاية رأس المال CAR للبنوك BNA, CPA, BEA للفترة (2010-2022) | (01-2) |
| 43 | العائد على حقوق الملكية ROE للبنوك BNA, CPA, BEA للفترة (2010-2022) | (02-2) |
| 47 | تحديد مدخلات و مخرجات قياس الكفاءة البنكية | (03-2) |
| 48 | الكفاءة التقنية و الكفاءة التامة للبنوك BNA, CPA, BEA | (04-2) |
| 50 | نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة | (5-2) |
| 51 | اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Levin, Lin & Chu | (6-2) |
| 52 | التكامل المتزامن | (7-2) |
| 53 | تقدير النموذج | (8-2) |
| 53 | ختبار Hausman | (09-2) |

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 44 | نسبة السيولة LTD للبنوك BEA, CPA, BNA للفترة (2010-2022) | (01-2) |
| 45 | حجم البنك SIZE للبنوك BEA, CPA, BNA للفترة (2010-2022) | (02-2) |

مقدمة عامة

يعد القطاع البنكي بمختلف مكوناته من القطاعات الاقتصادية الحساسة في كل الدول، حيث أنه عنصر أساسي في الاقتصاديات المتطورة حيث يحمل على كاهله عدة أدوار تمس الجانب الكلي والجزئي في الاقتصاد، وباعتبار البنوك التجارية المكون الحيوي فيه والذي له علاقة مباشرة بالمؤسسات الاقتصادية وبالتالي الفاعل المباشر في تمويل المؤسسات وكذا الأفراد، فهذه البنوك محط اهتمام كل الأطراف ذات الصلة بها سواء الداخليين أو الخارجي.

وتلعب البنوك دورا مهما في الحياة الاقتصادية لأي بلد من البلدان على غرار الجزائر، حيث أن هدفها هو جمع المدخرات المالية من المجتمع وتوظيفها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفق معايير وسياسيات مالية محددة من طرف الدولة وهذا ما يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فالقطاع البنكي يعتبر محور التعاملات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. من خلال الأهمية الاقتصادية التي يلعبها القطاع البنكي في الجزائر وفي ظل المنافسة الكبيرة التي يشهدها هذا القطاع، تحتم على البنوك الجزائرية الاهتمام بأدائها وأصبح الأداء البنكي قضية إستراتيجية تسعى البنوك إلى تحقيقها ويعتبر تقييم كفاءة البنوك موضوع مهم وحديث في قياس الأداء، لذا فقياس الكفاءة البنكية من الأساليب التي تساعد البنك في الحفاظ على مكانته من خلال معرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.

وتم الاعتماد على العديد من الطرق المعتمدة لقياس الكفاءة، أبرزها طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA) والتي تعتمد على البرمجة الخطية كأداة رياضية لقياس الوحدات المتماثلة، حيث أنها طريقة كمية تساعد على ترشيد عمليات اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تقديم تحليل وتقييم موضوعية لكفاءة البنك.

وتمشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

ما هو أثر الكفاءة البنكية على القيمة السوقية ؟

➤ الفرضيات:

- يوجد تباين في مستويات الكفاءة الفنية و الحجمية للبنوك محل الدراسة
- يمكن للبنوك غير الكفؤة تحقيق الكفاءة من خلال الاقتداء ببنوكها المرجعية كما أن البنوك الخاصة تعتبر أكثر كفاءة من البنوك العمومية.

➤ أهمية الدراسة:

يعتبر قطاع الخدمات البنكية من القطاعات الرئيسية في ظل اقتصاد السوق، حيث ان معرفة مستوى تطور أداء وكفاءة هذا القطاع يعتبر مؤشر مهم للحكم على متانة وصلابة الصناعة المصرفية ككل، كما أن دراسة الكفاءة له اهمية بالغة بالنسبة لوضعي السياسة الاقتصادية في معرفة سلوك الأداء المصرفي خاصة زيادة حدة المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الاجنبية، مما يساعد صناع القرار في صياغة السياسات الملائمة للقطاع المصرفي والمالي.

➤ أهداف الدراسة:

- عملت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:
- تحليل كفاية و كفاءة البنوك محل الدراسة.
 - تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة الفنية لعينة من البنوك الي تنشط في السوق الجزائرية؛
 - تقدير مستويات الكفاءة لمعرفة البنوك الكفؤة وغير الكفؤة في استغلال الموارد المتاحة خلال فترة الدراسة؛
 - محاولة معرفة أهم العوامل التي من شأنها أن تساهم في كفاءة البنوك بعد تحديد أسباب عدم الكفاءة.

➤ منهجية الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة و تحقيق الأهداف المرجوة اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي على النحو التالي:

تم اعتماد المنهج الوصفي للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من قبل و لبناء الإطار النظري حيث قمنا بتعريف مختلف المصطلحات والتقنيات و الطرق لتوضيح محتوى هذه المعطيات واستعمالها كأساس في تحليل الموضوع، من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية التي تخص الموضوع.

و تم استخدام المنهج التحليلي في بناء الدراسة التطبيقية و تحليل تأثير كفاءة البنوك على القيمة السوقية للمؤسسات في إطار نتائج تطبيق طريقة تحليل مغلف البيانات للبنوك BEA ، BNA ، CPA.

➤ حدود الدراسة:

حصرت الدراسة في الجزائر قصد ابراز التأثيرات التي تحدثها كفاءة البنوك على القيمة السوقية للمؤسسات، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة لأخذ القوائم المالية للبنوك BEA ، BNA ، CPA. خلال الفترة 2010-2023.

➤ محتوى الدراسة:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للبحث و الإجابة عن الاشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث الى فصلين كالتالي:

الفصل الأول نظري المعنون ب " الاطار النظري لكفاءة البنوك و القيمة السوقية" تضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: كفاءة البنوك

المبحث الثاني: تأثير كفاءة البنوك على القيمة السوقية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني تطبيقي المعنون ب " الدراسة التحليلية و القياسية " وتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية 1962-
2024

المبحث الثاني: قياس الكفاءة المصرفية للبنوك BEA, CPA, BNA

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الكفاءة المصرفية على القيمة السوقية
للبنوك BEA, BNA, CPA

الفصل الأول:

الاطار النظري لكفاءة البنوك و القيمة

السوقية

تمهيد:

تتبع أهمية الكفاءة المصرفية من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي بالاقتصاد ونتاجيته، الأمر الذي جعل تحري مستويات الكفاءة لدى البنوك في غاية الأهمية كون القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فتحسين الصناعة المصرفية في أي بلد يعتمد بالدرجة الأولى على تحديد مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المالية وغير المالية، ومدى تقليل التكاليف و توليد الأرباح، و القيمة السوقية للبنك.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث تم تقسيمه الى ثلاث مطالب كالتالي:

المبحث الأول: كفاءة البنوك

المبحث الثاني: تأثير كفاءة البنوك على القيمة السوقية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: كفاءة البنوك

لمفهوم كفاءة البنوك أبعاد أخرى للاستخدام الأمثل للموارد، أهمها حجم الجهاز المصرفي، وهيكل الوحدات المصرفية وكفاءة الأداء العام للبنك، وتركز معظم دراسات كفاءة البنك على تقييم كفاءة البنك في سياق تكاليف التشغيل ودراسة كفاءة البنك في سياق ربحية البنك. وينطبق مفهوم الكفاءة الاقتصادية أيضاً على البنوك من خلال قياس التكنولوجيا أو الأسعار لكفاءة البنوك.

I. مفهوم كفاءة البنوك و أهم أنواعها

تسهم المصارف اسهاماً كبيراً في النشاط الاقتصادي إذ انها تمثل القناة الرئيسية لتدفق ر أداء النظام المصرفي من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل، ومن أجل ذلك تسعى المصارف الى جملة من الإصلاحات هدفها رفع القيود عن النظام المصرفي وتحسين كفاءة البنوك وتشجيع الممارسات التنافسية، من خلال هذا المطلب سوف نتطرق لمفهوم كفاءة البنوك و أهم أنواعها.

1.I تعريف كفاءة البنوك

قبل التعرف الى مفهوم كفاءة البنوك يجب التعرف أولاً على الكفاءة، فهي النسبة التي تكون فيها المخرجات أكبر من المدخلات، فكلما ارتفعت تلك النسبة ارتفعت الكفاءة (Daft 2004 , p64).

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها أحد المقاييس المالية التي تستخدم لتقويم الأنشطة الداخلية وكيفية استغلال الموارد المتاحة. (Dcock & Ross, 2001, p167)

لا يمكن وضع تعريف محدد لمفهوم كفاءة البنوك، إلا أنه يمكننا وضع هذه التعاريف في اطار محدد كالتالي:

➤ إن مفهوم كفاءة المؤسسات المصرفية لا يختلف عن مفهوم المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى، والذي يعني في الأساس الاستخدام الأمثل

للموارد من قبل المؤسسات المصرفية، أو تحقيق أقصى إنتاج من الموارد المتاحة لدى المؤسسات المصرفية. أو تحقيق الكفاءة في المؤسسات المصرفية. توفير مخرجات معينة بأقل تكلفة ممكنة. علاوة على ذلك، تتمثل كفاءة البنك في اختيار أرخص مجموعة من الموارد لتوفير أكبر قدر من الخدمات المالية، ولذلك يمكن القول أن البنوك التي تتمتع بالكفاءة أو التخصص المصرفي قادرة على مواجهة هذه المعوقات والمتغيرات المرتبطة بتغيرات الأسعار وزيادة المنافسة في السوق المصرفية. (عبد مولاه، 2011، ص3).

➤ هي علاقة بين مدخلات البنك ومخرجاتها بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات، أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل، أو تم تقديم المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة. (طارق طه، 2000، ص40)

➤ ومفهوم كفاءة البنك أبعاد أخرى إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد، أهمها حجم الجهاز المصرفي، وهيكل الوحدات المصرفية، واقتصاديات الوحدات المصرفية واقتصاديات الجهاز المصرفي ككل. تركز الأبحاث حول كفاءة البنك على تقييم كفاءة البنك في إطار تكاليف تشغيل البنك ودراسة كفاءة البنك في إطار ربحية البنك. يطبق على البنوك من خلال قياس الكفاءة الفنية أو الكفاءة السعرية لبنك أو بنوك معينة. (قريشي، 2006، ص78).

و تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية فيما يلي: (طارق عبد الله، 2006، ص10-11)

- باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب لتجنب المخاطر وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية.
- يؤدي الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول والربحية.

- استخدام الأموال المتاحة لدى البنك عن طريق البحث عن فرص استثمار جديدة يحقق أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنويع في الإستثمار، وذلك لتوزيع مخاطر الإستثمار والتقليل من حدتها وتأثيرها على البنك.
- يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفؤة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك.
- إن جمع العناصر السابقة الذكر بمنظومة بنكية واحدة، يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخدامات المثلى، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة، وهذا ما يجعل البنك أكثر كفاءة.
- تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزز المركز المالي للبنك.

2.I أنواع كفاءة البنوك

يمكن تحديد أبرز أنواع الكفاءة المصرفية في أربعة أنواع أساسية، والتي سيتم توضيحها على النحو الآتي:

1.2.I الكفاءة الانتاجية

أو بما يعرف بالكفاءة الكلية للتكاليف، كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، حيث ترفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد.(الحاج طارق، فليح حسن، 2009، ص242)

و الكفاءة الانتاجية تتألف من عنصرين هما "الكفاءة التقنية" أو Efficiency

.Technical

وهي قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات، بأقل كمية من الموارد (المدخلات) مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي (Ogundari.k,2006, p423).

و العنصر الثاني يتمثل في "الكفاءة التخصيصية" أو بما يعرف ب Allocative Efficiency.

و هي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استخدامها ويمكن حساب هذين المكونين من جهتين مختلفتين، من جهة تخفيض المدخلات ومن جهة زيادة المخرجات. (Caves, Richard,& All, 1990, p1)

2.2.I الكفاءة -X- (X-Efficiency)

أو الكفاءة التشغيلية بنسبة الحد الأدنى للتكاليف التي كان من الممكن إنفاقها لإنتاج حجم منتج ما إلى التكاليف الفعلية.

وتعرف الكفاءة التشغيلية بأنها الكفاءة في استخدام المدخلات حيث تعمل الكفاءة التشغيلية على تقليل الهدر في الموارد وتعظيم قدراتها، بهدف تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة للعملاء.

وتهتم الكفاءة التشغيلية بالحد من الفاقد وتقليل عمليات الاسراف في الموارد المالية التي تستنزف أرباح المؤسسة، كما تركز الكفاءة التشغيلية على تصميم إجراءات العمل الجديدة التي تعمل على تحسين الجودة والانتاجية. (Robert ,T,1995,p6)

3.2.I كفاءة وفورات الحجم

هي تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج، نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع.

تعتبر وفورات الحجم من أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة المصرفية، لأن التوسع في حجم المؤسسة وعملياتها يؤدي لخفض التكاليف، وذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع.

وبإمكان المؤسسة تغيير جميع عناصر الإنتاج التي تستعملها، بمعنى أنها تستطيع زيادة طاقتها الإنتاجية، وبذلك تتغير تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل، مما يؤدي إلى زيادة حجم المؤسسة بشكل أكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة، وهذا ما يسمى "مبدأ غلة الحجم أو وفورات الحجم".

فهذه الزيادة تكون في إستمرار إلى أن تبدأ في التناقص عند حد معين وهو الحد الذي تبلغ عنده المؤسسة الحجم الأمثل. (Xiaoqing Fu & Shelagh Heffernan,2006,p04)

4.2.I وفورات النطاق

توجهت البنوك بالدخول للأسواق المالية للاقتراض، خلال اشتداد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية لجذب ودائع العملاء، توجهت أغلب البنوك إلى التوسع في منتجاتها بتنويع حافظاتها المالية وتقديم خدمات جديدة غير تقليدية، وبفضل هذا التنوع استطاعت تحقيق ما يسمى بـ "وفورات النطاق" أي الادخار في التكاليف، من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات، فيمكن أن يستفيد البنك من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته الحالية، وبما أنه يملك عملياً الأدوات والخبرات، والتي تمثل مدخلات محورية في خط دائرة العمل الجديدة، وبكلفة أقل من أن يبدأ نشاطه الجديد من الصفر، ينتج من مثل هذا الشعب في دائرة العمل الكثير من الإبتكار ويمكن أن يكون مصدراً مهماً للربح.

II. العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية

يمكن تقسيم هذه العوامل الى عوامل داخلية و أخرى خارجية كالتالي: (بن ساحة،

2013،ص96)

➤ العوامل الداخلية:

وتتكون هذه العوامل من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك كفاءة البنوك و حجم النشاط الاقتصادي هذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركز، العائد على حقوق الملكية والعائد على الإستثمار وكذلك حجم الموجودات.

➤ العوامل الخارجية:

وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطيات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة كذلك بحجم الإئتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

وكما يمكن أن تؤثر على الكفاءة المصرفية مجموعة من العوامل نذكر أهمها:

➤ الربحية:

تسعى البنوك على سبيل المثال لزيادة العائد على حقوق الملكية وذلك بزيادة الرفح المالي، وهذا لأنه لا يمكن مشاركة المودعين في الأرباح التي يحققها البنك، في حين تؤدي زيادة التمويل عن إصدار الأسهم إلى زيادة عدد المساهمين، مما يؤدي إلى إنخفاض نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة، إلا أن البنك المركزي يمنع البنوك التجارية من الإفراط في إستخدام الرافعة المالية لأسباب منها إما وجود قيود على الحد الأدنى لرأس المال، فهو يمثل حماية للمودعين والجهاز المصرفي، لأن التمويل بالدين يعني إنخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات،

مما يزيد من مخاطر رأس المال. (Sim Onson, Hemple & Coleman,1994,p269)

➤ درجة المخاطرة:

اذ يهدف البنك إلى تحقيق الربح، ولكن عليه أن يضع في الحسبان أن أي تحمل للمخاطر يتطلب عائداً إضافياً مناسباً.

إن الغرض من إدارة المخاطر هو التقليل من احتمالات الخسارة، وأول الخطوات في هذا الاتجاه هو التعريف بجميع مصادر الخطر المتوقع وتحليلها، وتقدير

نتائج الحد الأقصى لقيمة الخطر المتوقع، ومن ثم مرحلة التعامل مع هذه المخاطر.
(منير هندي، 196، ص 32)

➤ الأنظمة والتشريعات الحكومية:

تقود الأنظمة والتشريعات الحكومية في البنوك، عن طريق السياسة المالية والسياسة النقدية لعدة أهداف منها الحفاظ على أموال المودعين، التحكم في عرض النقود، توفير الإئتمان لمختلف القطاعات وبأسعار فائدة منخفضة، تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، وتحقيق أهداف إقتصادية عامة، كالحفاظ على إستقرار الأسعار العامة، استقرار سعر الصرف، تخفيض معدل التضخم، تخفيض معدل التضخم، تخفيض مستوى البطالة... الخ. (سعيد عبد العزيز عثمان، 1997، ص 23)

III. أساليب تقييم الكفاءة البنكية

يتم قياس كفاءة الأداء للحكم على مدى قدرة الادارة على استخدام الموارد والامكانيات المتاحة استخدما أمثلا، من خلال اكتشاف الاسرافات و الضياع وعدم الكفاءة في استخدام المدخلات ومنه اتخاذ القرار اللازم لمنع هذه الأخطاء وتقليل الانحرافات قدر المستطاع، و الرفع من الكفاءة، و منه يمكن استعراض أهم طرق وأساليب تقييم الكفاءة البنكية في ما يلي:

III.1 قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك عند الحكم على أدائها وسالمة مركزها المالي، لما يتضمنه من دراسة تحليلية للبيانات والقوائم المالية.

III.1.1 التحليل الرأسي Vertical Analysis

أو بما يسمى بالتحليل العمودي أو التحليل المالي الساكن وهو ربط العلاقات بين عناصر القوائم المالية وأجزائها على شكل نسب يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي

والوضعية المالية للمؤسسة وتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية. (شنوف، 2013، ص50)

ويعتمد على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية الى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة الى اجمالي بنود هذه المجموعة من خلال اعطاء الاجمالي الرقم %100.

فمثلا التحليل الرأسي لقائمة الدخل حيث تعطي المبيعات النسبة %100 وتحسب نسبة البنود الأخرى في القائمة من هذا الرقم، أما في قائمة المركز المالي فيمكن احتساب نسبة كل بند من مجموع البنود التي ينتمي اليها.

ويوضح لنا هذا التحليل الاهمية النسبية للبنود التي تتكون منها قائمة معينة. (خنفر،م،المطارنة،غ، 2011،ص93)

2.1.III التحليل الأفقي Horizontal Analysis

يعرف أيضا بتحليل الاتجاهات، ويقوم على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم ونوع التغيير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه. (داوود،2012، ص98)

التحليل التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي، يتركز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغييرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة باعتبارها سنة الأساس مع لحظة أخرى، أي يدرس التغييرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، فهذا التحليل يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات النقدية المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج. (شنوف،ش،2012،ص43)

3.1.III تحليل النسب

يظهر تحليل النسب المالية العلاقة بين الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية، فالأرقام تتحول إلى نسب أو معدلات ذات دلالة. كما أن هذه المعلومات تصبح أكثر فائدة عند مقارنتها بنسب مماثلة للصناعة أو بنفس النسب لنفس الشركة على مدار السنين لمعرفة موقف الشركة بالنسبة للصناعة ومدى تطور هذه النسب. (الدهراوي، ك، 2006، ص204)

4.1.III قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية

تم القياسات التطبيقية للكفاءة باستخدام نوعين من الأساليب الكمية طرق معلمية (Parametric Model) أشهرها طريقة الحد التصادفي وأخرى طرق غير معلمية (Non-Parametric Model) أهمها تحليل مغلف البيانات كأساليب حديثة تستخدم وبشكل واسع لقياس كفاءة المصرفية.

- ✓ طريقة الحد التصادفي (SFA) Stochastic Frontier Analysis
- ✓ طريقة الحد السميك (TFA) The Thick Frontier Approach
- ✓ طريقة التوزيع الحر (DFA) The Distribution Free Approach
- ✓ تحليل مغلف البيانات (DEA) Data Envelopment Analysis

المبحث الثاني: تأثير كفاءة البنوك على القيمة السوقية

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مفهوم القيمة السوقية و محدداتها والعوامل المؤثرة عليها و من ثم تأثير كفاءة البنوك على القيمة السوقية

I. مفهوم القيمة السوقية

القيمة السوقية هي مجموع الأسهم المدرجة للشركات مضروبة في متوسط أسعارها في نهاية الفترة المالية، وبذلك يمكن اعتبار القيمة السوقية من المؤشرات المعتمدة لقياس تطور وأداء الشركات، وتعتبر أيضا بأنها القيمة التي تمثل عدد الأسهم المكتتبه مضروبة بأسعارها. (Ross, et al., 2002, P509-512)

وتعتمد القيمة السوقية على تخمين الأصول غير القابلة للقياس ، وهذه الأصول لا يختلف عليها المحللون والاقتصاديون بقدر كبير ، ولكن يوجد شبه اتفاق عليها على الرغم من صعوبة قياسها، حيث تؤثر هذه الأصول على القيمة السوقية للسهم وتجعلها مختلفة عن القيمة الدفترية ، فهذه الأصول غير قابلة للقياس هي السبب الرئيسي لتقلب القيمة السوقية للسهم. (العامري واخرون، 2018، ص11)

والقيمة السوقية للأسهم لا تساوي القيمة الدفترية فالقيمة الدفترية تعتمد على القيمة التاريخية بينما القيمة السوقية تقاس بقيمة التداول للأسهم. (Breally etal ,2008,p 53)

و منه من خلال التعريفات السابقة تبين لنا أن القيمة السوقية هي السعر الذي يتم التعامل به في سوق الأوراق المالية، والتي لا تتسم بالثبات بل بالتقلب من وقت لآخر. وتحدد القيمة السوقية للسهم في ضوء الظروف الاقتصادية العامة وأداء الشركة المتوقع.

وهناك ثلاثة أنواع من القيمة السوقية:

- رأس المال الكبير،
- رأس المال المتوسط،
- رأس المال الصغير.

وتبلغ القيمة السوقية للشركات ذات رأس المال الكبير أكثر من 10 مليارات دولار، وتبلغ القيمة السوقية للشركات المتوسطة ما بين 2 مليار دولار و 10 مليارات دولار، وتبلغ القيمة السوقية للشركات الصغيرة أقل من 2 مليار دولار. كل نوع من أنواع القيمة السوقية له خصائصه الفريدة وفوائده ومخاطره المحتملة.

وعلى سبيل المثال، عادة ما تكون الشركات ذات رأس المال الكبير أكثر استقراراً وأقل تقلباً، ولكن قد يكون لديها إمكانيات نمو محدودة. ومن ناحية أخرى، قد تتمتع الشركات ذات رأس المال الصغير بإمكانات نمو أكبر، ولكنها أيضاً أكثر تقلباً وقد تكون أكثر خطورة. (العامري واخرون، 2018، ص16)

II. محددات القيمة السوقية للأسهم العادية والعوامل المؤثرة عليها

لا بد أن تكون لدى المستثمر القدرة على تقييم العوامل الأساسية التي تحدد القيمة السوقية للأسهم، وكذا معرفة العوامل المؤثرة على هذه القيمة، هذا ما سنتطرق اليه بالتفصيل في هذا المطلب.

1.II محددات القيمة السوقية

يعتبر تحديد من الأمور الصعبة ولا يمكن تحديدها بشكل دقيق إلا بالاتفاق على تعريف معين للمقصود بالقيمة، فاتفق الأكاديميين والممارسين على أن السعر الذي يباع به السهم في السوق يتحدد على أساس متغيرين أساسيين هما التدفقات النقدية المتوقعة أن تتولد عن عمليات الشركة والمعدل الذي تخصم به هذه التدفقات للوصول إلى قيمته الحالية التي تعادل في مجموعها القيمة السوقية للمؤسسة، ومعدل خصم التدفقات النقدية و هي كالتالي: (الهندي، 2007، ص 212).

➤ التدفقات النقدية المتوقعة :

ان الاعتماد على تحليل التدفقات النقدية يوضح تطورات المؤسسة من فترة إلى أخرى ويمكن من تفسير حركة الأموال داخل المؤسسة ويصف الظواهر المتحركة المرتبطة بها.

وتتأثر التدفقات النقدية المتوقعة بشكل مباشر بمبيعات المؤسسة حيث أنه إذا كانت الرقابة على التكاليف تتوقف إلى حد كبير على عوامل من داخل المؤسسة نفسها، فحجم المبيعات يتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية كالظروف العامة للصناعة وحدة المنافسة بين المنشآت المكونة لها وكذلك دراسة تغير الطلب على منتجاتها بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة والظروف الدولية التي لا يمكن تجاهلها والتي لها تأثير على اقتصاد الدولة ويمتد التأثير إلى التدفقات النقدية للشركات.

➤ معدل خصم التدفقات النقدية:

يتمثل في الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب من طرف المستثمر الذي يوجه أمواله للاستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة ذاتها، ويتحدد هذا المعدل على أساس ثلاث متغيرات أساسية: (الهندي منير، 2007، ص 212).

- معدل الفائدة الحقيقي.
- معدل التضخم.
- معدل العائد المطلوب على الاستثمار .

2.II محددات القيمة السوقية للأسهم العادية

تهدف المؤسسات إلى تعظيم القيمة السوقية لأسهمها لتحقيق الأرباح و تعظيم القيمة السوقية وهذا نتيجة القرارات المالية للموازنة بين العوائد المحققة والمخاطر المحتملة، أما من جهة المستثمر والذي يسعى إلى تعظيم ثروته، فلا بد أن تكون لديه القدرة على تقييم العوامل الأساسية التي تحدد القيمة السوقية للأسهم والمتمثلة في العائد المتوقع والمخاطر المحتملة.

❖ عائد السهم العادي:

يوصف بأنه مؤشر أساسي للاستثمار بأسهم الشركات فهو مقياس مناسب للمفاضلة بين الأسهم.

و يعرف بأنه المكافئة التي يحصل عليها المستثمر تعويضاً عن فترة الانتظار والمخاطر المحتملة من توظيف الأموال في الأسهم العادية، معبرا عن هذه المكافئة بنسبة مئوية من قيمة الاستثمار في بداية الفترة. (التميمي أرشد فؤاد، 2010، ص 163)

وتأخذ عوائد الأسهم العادية شكلين هما: (زياد رمضان، مروان شموط، 2007، ص 205)

- توزيعات الأرباح:

تخضع لسياسة التوزيع المعتمدة من طرف الشركة المصدرة؛

- العوائد الرأسمالية:

يحصل عليها المساهم من خلال إعادة بيع السهم بسعر أعلى من سعر

شرائه .

ويقسم الباحثون العائد إلى:

- عائد فترة الانتظار Holding Period Return

- العائد المتوقع Expected Return

- معدل العائد المطلوب Required Rate Of Return

❖ مخاطرة السهم العادي:

يتم تقدير التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ظروف تتسم بقدر من عدم التأكد، لذلك يصعب تحديد معدل العائد المتوقع الحصول عليه بدقة.

فالمستثمر يضع إطار للتوزيع الاحتمالي للعائد بحيث يتضمن جانبيين، الأول هو مقدار العائد المحتمل الحصول عليه والثاني هو مقدار المخاطرة التي يتعرض لها العائد المطلوب، وهذان المتغيران هما أساس القرار الاستثماري .

وتمثل المخاطرة احتمالات التعرض إلى الخسائر جراء عملية استثمارية، كما تمثل احتمال عدم تحقق هدف الربحية ويختلف المستثمرون من ناحية قدرتهم على التعرض للمخاطرة أو رغبتهم في ذلك، وبناء على ذلك يمكن تعريف المخاطرة بأنها: "احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار وتقاس المخاطرة بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع". (كافي مصطفى، 2009، ص214)

و المخاطرة هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات التي سيتم الحصول عليها مستقبلا، وتنطوي على مفهوم مالي مضمونها ينحصر باحتمالية تحقق العوائد، لذلك فقد أصبحت معيارا مهما يسترشد به عند توظيف الأموال بالأوراق المالية لدورها في تحديد سعر السهم ومعدل العائد المطلوب.

إن المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر في الأوراق المالية عموماً والأسهم العادية خصوصاً هي انعكاس للمخاطرة المنتظمة Systematic Risk والمخاطرة غير منتظمة Unsystematic Risk . (بن ابراهيم الغالي، بن ضيف عدنان، 2019، ص108)

3.II العوامل المؤثرة على القيمة السوقية

إن القيمة السوقية تتغير بين فترة وأخرى كلما وصلت معلومات جديدة إلى السوق وفي ضوء أي معلومات جديدة، يعيد المستثمرون التفكير في قراراتهم الاستثمارية فيما يتعلق بالأسهم المعروضة في السوق، وبناء على عليها تتحدد المعلومات المطلوبة لإتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم على ضوء العوامل المحددة للقيمة السوقية والتي أهمها القيمة السوقية للمنشأة (رافعة ابراهيم الحمداني، أوس الجويجاتي ، 2007)

ويوجد عوامل كثيرة قد تؤثر على قيمة الشركة نذكر أهمها:

✓ الربحية:

هي عامل أساسي للحفاظ على فاعلية النشاط وضمان استمرارية الأعمال وتقاس بمعدل العائد كما انه يمكن معرفة من خلال نسبة الربحية، (هامش الربح للقدرة على المكاسب الأساسية العائد على الأصول العائد على حقوق المساهمين الذي يبين قدرة الشركة الحصول على صافي الأرباح للمساهمين حيث كلما زاد العائد زاد أداء الشركة وبالتالي زيادة كفاءة الإدارة في إدارة الأنشطة النقدية والتشغيلية اللازمة لإنشاء الربح. (الجبوري، الطائي، 2017، ص340)

✓ النمو:

تشير فرص النمو إلى احتمال الشركة في النمو حيث أن قراراً لتمويل يختلف حسب المنظمات فالمنظمة التي لديها فرص نمو كبير تميل إلى استخدام الأسهم إلى تمويل النشاط التشغيلي لها أما المنظمة ذات فرص نمو منخفضة تلجأ في غالب الأحيان إلى استخدام الديون الطويلة الأجل كمصدر للتمويل.

✓ هيكل رأس المال:

إن هيكل رأس المال الأمثل هو ذلك الذي يوازن بين تكلفة الديون والمدخرات الضريبية حيث أن الدين له تأثير سلبي على قيمة الشركة، إن تأثير ملكية رأس المال وسياسة الدين يؤثران على كل من قيمة الشركة الغير خاضعة للضريبة وتكلفة الوكالة وهذا بسبب استخدام الديون بناء على نظرية التبادل. حيث ترتفع قيمة الشركة إذا نجحت في أن تجعل تكلفة الدين تتجاوز تكلفة الضائقة المالية (الجبوري، الطائي، 2017، ص 340)

III. أثر كفاءة البنوك على القيمة السوقية للمؤسسة

تعتبر كفاءة البنوك عن سرعة الاستجابة للمعلومات المنشورة عن الورقة المالية وعن السوق ككل.

وسعر الورقة المالية يعكس المعلومات المتاحة عنها في نفس لحظة وصول المعلومات وأي معلومات جديدة عن هذه الورقة ستنعكس على سعرها فور إتاحتها للمتعاملين.

أي بعبارة أخرى أن المعلومة الجديدة سيتم تحليلها في ضوء القيمة الحالية للورقة المالية وينعكس أثرها على السعر في شكل تغيرات موجبة أو سالبة حسب أثر تلك المعلومة على القيمة الحقيقية للسهم، ويوضح بعض الباحثين أن الاستجابة الفورية للمعلومات بتعديل أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً تدل على ثلاث نقاط هامة هي: (مصطفى بداوي، 2015، ص 242-243)

✓ تقترب القيمة السوقية للسهم في ظل كفاءة السوق من قيمته الحقيقية تبعاً للمعلومات المتاحة عنه، أي أن القيمة السوقية للسهم في تاريخ معين هي دالة للمعلومات المتاحة عنه في السوق المالية.

✓ لا تؤثر المعلومات التي وصلت إلى السوق في الماضي حالياً على سعر السهم، فالأساس أن تكون السوق قد استلمت المعلومات واستوعبتها جيداً وتعاملت معها بإحداث تغيرات في سعر السهم بصورة فورية، ومع هذا فمن الممكن أن يكون نشر المعلومات قد تم قبل فترة وجيزة وتجاوبت السوق معها بصورة فورية لكنها لم

تستوعب الأثر الحقيقي للمعلومة، ومن ثم تعاود السوق تعديل الأسعار فيما بعد وربما يستمر ذلك لفترة معينة، وترجع هذه المشكلة إلى إفراط المتعاملين في الاعتماد على معلومات معينة أكثر من أثرها الحقيقي في سعر السهم.

✓ تصل المعلومات إلى كافة المتعاملين في وقت واحد كما أن قدراتهم على التحليل متقاربة مما يعين عدم قدرتهم على تحقيق عوائد غير عادية بناء على معلومات خاصة، ويجب الإشارة إلى أن المعلومات الخاصة تأخذ إحدى الصورتين الحصول على المعلومات قبل بقية المتعاملين أو فهم الأثر الحقيقي للمعلومة أكثر من الآخرين.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى الدراسات السابقة حول كفاءة البنوك و القيمة السوقية و من ثم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

I. الدراسات السابقة حول كفاءة البنوك

❖ دراسة (محمد رباح، م، 2017): بعنوان: " أثر حجم البنك على الكفاءة المصرفية:

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة ما بين 2007-2006 "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حجم البنك مقاسا بالقيمة السوقية على الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية الأردنية، واشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي يبلغ عددها 13 بنك حتى نهاية سنة 2016، تغطي فترة الدراسة الممتدة من 2007 الى 2016.

تم استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية data Panel اعتماداً على نموذج الأثر العشوائي Random effect والأثر الثابت Fixed effect لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم القيمة السوقية على الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة بورصة عمان.

❖ دراسة (بن ساحة، ع، 2013): بعنوان: " قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير سياسات التحرير المالي على الكفاءة المصرفية للمصارف الخاصة الجزائرية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لشرح وتحليل بعض المعطيات الاقتصادية.

تم إسقاط هذه الدراسة على واقع بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وبنك البركة لكن نستطيع القول أن بنك سوسيتي جينيرال الجزائر كان أفضل حال من حيث إستغلال أو توظيف الموارد المختلفة رغم أنه لم يحقق عائد كبير أو أمثل في ظل الموارد سواء المادية أو البشرية المتاحة، و بنك البركة كان أفضل حال من بنك سوسيتي جينيرال الجزائر من حيث كفاءة إدارة ومراقبة والتحكم في التكاليف، وهذا ما توضحه نتائج قياس الكفاءة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في بنوك العينة. ومنه كلما كانت نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية أكبر نتيجة إرتفاع مؤشر العائد على الأصول ومعدل هامش الربح أساسا وانخفاض المخاطرة يكون البنك أكثر كفاءة من حيث تحقيق الربحية وتقليل المخاطرة.

❖ دراسة (قشار، ف، 2023): بعنوان: " قياس وتحليل الكفاءة المصرفية باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات " دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2015-2019"

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء البنوك محل الدراسة عن طريق قياس كفاءتها الفنية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، كما تم استخدام أحد الطرق اللامعلمية المتمثلة في أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لقياس الكفاءة الفنية والحجمية لعينة الدراسة، حيث تم اتباع منهج الوساطة المالية في تحديد مدخلات ومخرجات النموذج ومؤشرات التوجيه الإخراجي في ظل تغير عوائد الحجم (BCC-O) لتقدير الكفاءة.

وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط الكفاءة الفنية في ظل ثبات عائد الحجم بلغ حوالي 50% لكل البنوك في حين بلغ 70% في حالة تغير عائد الحجم، كما أظهرت النتائج أن كل من سنة 2015 و 2019 تعتبر سنوات مرجعية حيث بلغ فيها مستوى الكفاءة الحد الامثل.

II. الدراسات السابقة حول القيمة السوقية

❖ دراسة (جحجوح، م، 2017): بعنوان: " أثر الافصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بكافة بنود الإفصاح غير المالي وفقاً لمتطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية، وتوضيح اذا ما كان هناك اختلاف في مستويات الإفصاح غير المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير السنوية لعينة الدراسة المكونة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغة (42) شركة، للسنوات المالية من 2011-2016، وتم استخدام كل من اختبار الإشارة (Sign Test)، وتحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) واختبار (Wallis Kruskal)، لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss).

وقد توصلت الدراسة الى أنه لا يوجد اختلاف جوهري في مستويات الإفصاح غير المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه تلك الشركات.

❖ دراسة (البدارين، ح، 2019): بعنوان: " قياس قدرة مؤشرات الأداء المالي على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قدرة عدد من المؤشرات المالية على تفسير التغير في القيمة السوقية لأسهم 10 شركات تمثل قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في بورصة عمان خلال الفترة 2012-2018، ولتحقيق ذلك تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data، كما تم استخدام الانحدار المتعدد واختبار هومسان.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مؤشر ربحية السهم الواحد أفضل مؤشرات الأداء من حيث القدرة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم، كما تتمتع مؤشرات الأداء التقليدية مجتمعة بقوة تفسيرية عالية لتغيرات القيمة السوقية للأسهم مما لو كانت منفردة، أيضا أشارت النتائج إلى أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يتميز عن المؤشرات التقليدية بأنه أكثر شمولية لتغيرات هامة تعكس جودة الأداء كما أنه حيد من التلاعب بالأرباح.

❖ دراسة (النجار، ج، 2013): بعنوان: "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للأسهم"

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للأسهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج (Ryan&Beaver)، ونموذج (Basu) لقياس التحفظ المحاسبي. طبقت الدراسة على عينة مكونة من 31 شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من 2005-2012.

وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما وجدت الدراسة أن قطاع التأمين والبنوك هي الأكثر تحفظاً، في حين كان القطاع الاستثماري هو الأقل تحفظاً، وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للأسهم.

III. الدراسات السابقة حول كفاءة البنوك و القيمة السوقية للمؤسسة

❖ دراسة (محمد الهاشمي ل، الجبوري ج، 2017): بعنوان: "مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف -دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والأهلية في العراق-".

هدفت الدراسة الى تحديد ومعرفة مدى تأثير مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية في العمل المصرفي للمصارف قيد البحث، وبهدف الوصول الى معرفة ذلك الأثر تم اختيار أربعة مصارف أهلية وحكومية وتحليل قوائمها المالية للمدة 2010-2015 من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS).

وقد توصلت الدراية الى أنه لا يوجد تأثير لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية، كما توصل البحث الى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التأكيد على الادارات المصرفية على استخدام التنويع في تحقيق الايرادات المصرفية وعدم الاعتماد على الاقتراض بشكل اساسي.

❖ دراسة (رزق الله، ن، 2022): بعنوان: "أثر كفاءة الأسواق المالية الناشئة على

تحديد القيمة السوقية للشركات -دراسة حالة سوق قطر للأوراق المالية-"

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر كفاءة سوق قطر للأوراق المالية كسوق مالية ناشئة على القيمة السوقية للأسهم المتداولة فيما خلال الفترة 2014-2020، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي لتغطية محاور الدراسة.

توصلت الدراسة بناء على نتائج اختبار أثر مؤشرات كفاءة بورصة قطر على أسعار إغلاق الأسهم إلى عدم تأثير المتغيرات المستقلة للدراسة سواء كانت مجتمعة أو بصفة مستقلة على أسعار أسهم العينة في المدى القصير والطويل خلال فترة الدراسة، أي أن أسعار الأسهم لا تستجيب للتغيرات التي تحدث في كل من معدل رسملة السوق، معدل حجم التداول ومعدل دوران الأسهم مما يدل على عدم انعكاس المعلومات المتعلقة بأداء سوق قطر على أسعار الأسهم ، وهو ما يفسر عدم كفاءتها عند المستوى الضعيف وكذا انحراف القيمة السوقية للأسهم عن قيمتها الحقيقية.

❖ دراسة (لطرش، س، 2010): بعنوان: " كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة

السوقية للسهم: دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية "

هدفت إلى معرفة ما إذا كان لكفاءة سوق رأس المال أثر على القيمة السوقية للسهم خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2008 ،وقد شملت الدراسة ستة أسواق مالية عربية (بورصة الأردن، سوق الأسهم السعودي، بورصة مصر، بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء، سوق الكويت للأوراق المالية، بورصة الجزائر)، تم استخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي.

وقد خلصت الدراسة إلى كفاءة كل من سوق عمان، السعودية والكويت عند المستوى الضعيف ذلك لأن الأسعار فيها تتحرك عشوائيا، وعدم كفاءة باقي الأسواق،

كما تبين أن كل الأسواق غير كفؤة في صيغتها المتوسطة نظرا لعدم وجود ارتباط بين مؤشرات الأسواق والعوامل الاقتصادية، أي أن أسعار الأسهم لا تستجيب للتغير في العوامل الاقتصادية محل الدراسة.

❖ دراسة (سعادة طارق، إ، 2023): بعنوان: "قياس وتقييم المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية في مجال تقدير القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية مقارنة بين فترات الضبابية السياسية وفترات الاستقرار"

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتقييم المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية في مجال تقدير القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ، وذلك بالاعتماد على اثني عشر بنكاً من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة 2010-2022م ، وفي إطار منهجية تحليلية مقارنة بين فترات الضبابية السياسية وفترات الاستقرار السياسي.

توصلت هذه الدراسة الى توافر المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية في كامل المشاهدات التحليلية دون تقسيم الفترة الزمنية للتحليل ، وذلك بواقع 64.5% ، بينما بلغت خلال فترات الضبابية السياسية 83.8%، وخلال فترات الاستقرار 72.3%. وقد تم تفسير تلك النتيجة بتعزيز المركز التنافسي للمعلومات المحاسبية مقارنة بالمصادر المعلوماتية الأخرى خلال فترات عدم الاستقرار السياسي. إذ أنها المصدر الأكثر موضوعية وموثوقة.

❖ دراسة (قايدى، خ، 2021): بعنوان: "قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك النشطة في الجزائر باستخدام مؤشر القيمة السوقية"

هدفت الدراسة الى قياس وتقييم أداء عينة من البنوك النشطة في الجزائر كبنك الجزائر الخارجي، بنك الخليج الجزائر، خلال الفترة 2015-2019، من خلال دراسة تحليلية باستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة، و بناء على القوائم المالية للبنوك، و تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية و المنهج الاستدلالي لتحليل معطيات الجانب التطبيقي.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف بنك الجزائر الخارجي في استخدام أمواله في استثمارات مضررة للربح مقابل كفاءة بنك الخليج الجزائر في توظيف

أمواله الخاصة لتحقيق الأرباح والذي يعتبر أكثر صلابة من الناحية المالية مقارنة ببنك الجزائر الخارجي. كما أن تقييم أداء البنوك يسمح بمعرفة المركز المالي لها وقدرتها على الوفاء بالقروض المقدمة لها انطلاقاً من ودائعها.

خلاصة:

يتم استخدام الكفاءة المصرفية و القيمة السوقية في دراسة العلاقة بين مدخلات ومخرجات وحدات اتخاذ القرار، فإما ان يقوم البنك بزيادة مدخلاته في حدود مستوى المخرجات التي يرغب في الحصول عليها أو أن يقوم بزيادة مخرجاته عند مستوى معين من المدخلات، وإذا اخذنا بعين الاعتبار حجم البنك فستكون لدينا الكفاءة الحجمية، وهي تعكس نسبة التغير بين المدخلات والمخرجات حيث نكون أمام ثلاث حالات من عائد الحجم ثابت، متزايد او متناقص.

و من خلال الفصل الموالي سنحاول تطبيق طريقة مغلف البيانات (DEA) على مجموعة من البنوك الناشطة في السوق الجزائرية BEA، BNA، CPA.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية

تمهيد:

عرف القطاع المصرفي الجزائري ازدهارا كبيرا منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 19 أفريل 1990 من أجل دعم الشفافية المالية واستدامة القطاع، ينبغي تحسين الكشف عن المخاطر المالية وادارتها بما يساهم في تحسين الجهود في التخفيف من المخاطر المالية.

و من خلال هذا الفصل سنحاول تطبيق طريقة مغلف البيانات (DEA) على مجموعة من البنوك الناشطة في السوق الجزائرية BEA، BNA، CPA، حيث سنقوم بعرض مختلف معطيات الدراسة ثم قياس وتحليل كفاءة هذه البنوك بالاعتماد على مخرجات تطبيق طريقة مغلف البيانات (DEA).

و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسة كالتالي:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية 1962-2024

المبحث الثاني: قياس الكفاءة المصرفية للبنوك BEA, CPA, BNA

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الكفاءة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك BEA، BNA و CPA

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية 1962-2024

عرف القطاع المصرفي الجزائري ازدهارا كبيرا منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 19 أفريل 1990، ومن خلال هذا المبحث سوف نبرز أهم محطات التطور و الإصلاح الذي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري وتشخيص الواقع والتحديات التي تواجهه من الاستقلال الى يومنا هذا.

I. مرحلة الإصلاحات الأولى 1962-1985

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظام مصرفيا تام للسلطة الفرنسية، مما أوجب السلطة الجزائرية التخلص من هذه التبعية تدريجا وكان ذلك ضمن مراحل وهي كالتالي: (عبد الرزاق سلام، 2012، ص105)

1.I مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد الاستقلال قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات السيادة النقدية والمالية، وتبنت النظام الاشتراكي في حين تخلت عن النظام الليبرالي التابع للاقتصاد الفرنسي وقامت كذلك ببعض الاجراءات اهمها الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 29-08-1962، بالإضافة الى إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ 01-01-1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13-12-1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي وقد خول المشرع للبنك المركزي المهام الأساسية التالية: (فطيمة الزهرة نوي، 2017، ص 136)

- ممارسة احتكار الإصدار النقدي؛
- توليه ور مصرفي للخزينة؛
- تسيير احتياطات العملة الولية؛
- متابعة السيولة الى البنوك الأولية.

و بعد إنشاء البنك المركزي الجزائري، تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية بتاريخ 07-05-1963 (CAD) بموجب القانون رقم 63-165، وتم تغيير إسم النظام الأساسي للصندوق الى البنك الجزائري للتنمية.

وتم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10-08-1964، و منه إنشاء البنك الوطني الجزائري في 13-07-1966 بمرسوم رئاسي رقم 66-178 لسد الفراغ المالي الناجم عن البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي؛

تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري في 29-12-1966 بموجب المرسوم 66-36 المؤرخ في 29-12-1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-5 المؤرخ في 11-05-167 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري؛

و أخيرا تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري بموجب الأمر رقم 67-204 بتاريخ 01-11-1967. (فطيمة الزهرة نوي، 2017، ص 137)

2.I الإصلاح المالي 1971

وفي سياق الخطة الرباعية الأولية (1970-1973)، سعى الإصلاح المالي لعام 1971 إلى إعادة تقييم دور الوساطة المالية بسبب أوجه القصور التي تم تحديدها. ومن بين هذه النقائص غياب قانون مصرفي شامل ينظم دور الوساطة المالية، والصراعات بين البنك المركزي ووزارة المالية بشأن اتخاذ القرار وتداخل الصلاحيات، فضلا عن الخلافات بين البنوك التجارية الناتجة عن عدم الالتزام مبدأ التخصص.

بالإضافة إلى ذلك، تدخلت الخزنة بشكل مباشر في تمويل الاستثمار، في حين اقتصرت البنوك التجارية على تقديم القروض الاستغلال على الرغم من وجود أصول مالية كبيرة تحت تصرفها.

وكان غياب العوائد المالية وعدم وجود سلطة اتخاذ القرار لمنح القروض من السمات البارزة للبنوك التي كانت بمثابة مصادر السيولة للمؤسسات العامة واستثمارات الدولة. وبالتالي،

غاب أيضاً مفهوم الوساطة المالية ودافع تراكم الموارد عن هذه البنوك. (فريدة معارفي، 2015، ص 162)

وتعتمد سياسة التمويل على عدة مبادئ أساسية، ومن هذه المبادئ: (الصالح مفتاح، 2005، ص 03)

- مبدأ مركزية الموارد المالية: تنطوي على الاحتفاظ بجميع الموارد المالية داخل الخزانة العامة والبنوك التجارية لضمان استغلالها الأمثل.

- التوزيع المخطط للإيمان: حيث يتم تكليف البنوك بمهمة الوساطة المالية وتقسيم الاستثمارات إلى فئات مختلفة.

- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: تلعب البنوك دوراً حاسماً في الإشراف على استخدام الموارد المالية من خلال العمل كوسيط للأموال المخصصة لمختلف المؤسسات. وفي سبيل الوفاء بمسؤولياتها، يتعين على البنوك تقديم تقارير ووثائق إلى كل من البنك المركزي ووزارة المالية.

- التوطن المصرفي الموحد: حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد وبالتالي تركز حساباتها وعملياتها في بنك واحد وهذا لتدعيم مبدأ مراقبة الموارد المالية؛

- منع التمويل الذاتي: ولمنع المؤسسات من استخدام مواردها الخاصة لتمويل استثماراتها، فإنها تضطر إلى طلب التمويل من البنوك.

- تخصص البنوك: فالبنوك متخصصة في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع.

خلال الفترة من 1982 إلى 1985، تم تنفيذ إصلاحات هيكلية كبيرة، أدت إلى إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري. ونتيجة لذلك، ظهر بنكان جديدان: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي أنشئ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82-106. وكان الدور الأساسي لهذا البنك هو تقديم الدعم المالي لمختلف القطاعات مثل الإنتاج الفلاحي، والهياكل الصناعية والزراعية، والصناعات التقليدية، والحرف الريفية، وجميع العمليات المصرفية التقليدية الأخرى. (مُجَدِّ حَمِيمَدَات، 2005، ص 134-135).

بالإضافة إلى إنشاء بنك التنمية المحلية BDL في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم 85-85 وكان الدور الأساسي لهذا البنك هو تقديم الدعم القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية بمهمتي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية وتمويل عمليات الرهن.

II. مرحلة الإصلاحات الثانية (1986-1990)

أصبح الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات، أكثر عرضة لعدة تقلبات فرضت عليه لعوامل خارجية لا يتحكم فيها، راجعة إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وعوامل داخلية مرتبطة بالاقتصاد الوطني راجعة إلى عدم فعالية القطاعات الاقتصادية.

دفعت هذه الظروف الجزائر إلى خوض بعض الإصلاحات الاقتصادية على جميع المستويات قصد تحرير الاقتصاد وبعث الفعالية فيه، وترك الطرق البيروقراطية في التسيير، للدخول إلى اقتصاد السوق بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة.

1.II قانون القرض والبنك 1986

ومن أجل معالجة القضايا داخل النظام المصرفي، شرعت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات. وكان التركيز الأولي على تنفيذ سياسة لمراقبة المعروض النقدي. ونتيجة لذلك، صدر قانون البنوك والقروض رقم 86/12 في أوت 1986، وهو أول تشريع يضع الهياكل الأساسية للنظام المصرفي في الجزائر. وقد مهد هذا القانون الطريق لإقامة علاقات منظمة بين البنوك والمؤسسات، والتحول من النهج الإداري إلى النهج التجاري. وظهرت القروض كأداة قوية للتنظيم الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ قانون عام 1986 مجلساً أعلى للقروض، مكلفاً بالإشراف على تطوير المسائل النقدية والمتعلقة بالقروض وتنفيذ خطة وطنية. وبهذه الإجراءات، بدأ النظام المصرفي في الجزائر في التبلور ومن خلال: (فضيلة الزهرة نوي، 2017، ص 140)

- وفقا للمادة (11) من القانون 86/12، تم إنشاء البنوك وتم إجراء مراقبة دقيقة للقروض لضمان استخدامها السليم وقبول مخاطر الاسترداد.
 - وكما نصت المادة (19) من القانون المذكور، فقد استعاد البنك المركزي سلطته في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة أدواتها المختلفة بشكل فعال.
 - وتؤكد المادة (26) على أهمية عمل البنك المركزي والخزينة معا لتحديد القروض الممنوحة للخزينة وفقا لخطة القروض الوطنية.
- ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي:
- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك؛
 - استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك وأوكل له دور أكثر فعالية واتساعا ضمن النظام النقدي والمالي؛
 - استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها؛
 - إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى.

2.ii قانون 1988 الخاص باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية

تضمن قانون 1988 إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات كما يمكن لاستنتاج جملة من العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون فيما يلي : (عادل زقير، 2015، ص 209)

- اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب الديون الخارجية؛
- تدعيم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية بعدم تمويل الخزينة العمومية دون ضوابط، والتحكم أكثر في شؤون النقد والائتمان.

لم يعرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحا جذريا إلا عام 1990 بإصدار قانون النقد والقرض الذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان الأخرى، والذي يمهد بإنشاء السوق النقدية في الجزائر في 18 يونيو 189، والتي فتحت المجال للمؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في السوق بصفتها مقرضة.

III. قانون النقد والقرض 1990 و الإصلاحات المصرفية 1990-2024

1.III قانون النقد والقرض 1990

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية أبرز التحولات بعد الإصلاح الجديد، والذي يعكس بدوره التوجه الجذري والفعلي نحو اقتصاد السوق تماشيا مع التشريعات المصرفية للدول المتقدمة، وعلى إثره صدر قانون النقد والقرض (90-10) في 14 أفريل 1990 ليكون مكملا للقوانين 1988، 1986، ومنظما للمهام المصرفية، بحيث تضمن أفكارا جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي وأداءه. (قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض) وأهم المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 نذكر: (الطاهر لطرش، 2001، ص 196)

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

حيث قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أين يتم اتخاذ القرارات الحقيقية، ولم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل ان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، و يهدف هذا المبدأ:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي؛
- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة؛ تحريك السوق النقدية وتنشيطها وأخذ السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك؛
- إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض، والذي يقوم على شروط تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

- أضحى تمويل الخزينة قائما على بعض القواعد وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية: (الطاهر لطرش، 2001، ص197)
- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
 - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
 - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

- بقي دور الخزينة يقتصر على تمويل الاستثمارات المخططة من طرف الدولة، وأصبح القطاع المصرفي هو المسؤول عن منح القروض ويسمح هذا المبدأ ببلوغ الأهداف التالية:

- تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- استعادة البنوك لوظائفها التقليدية والمتمثلة في منح القروض؛
- أصبح توزيع القروض لا يخضع الى قواعد إدارية بل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

- تم الغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية وتنصيب مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية تتميز ب: : (الطاهر لطرش، 2001، ص198)
- وحيدة لضمان انسجام السياسة النقدية؛

- مستقلة، لضمان تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛
- وموجودة في الدائرة النقدية لضمان التحكم في ادارة النقد وتفاذي التناقضات بين الأهداف النقدية.

- وضع نظام بنكي على مستويين:

نتج عن صدور قانون النقد والقرض تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، حيث أصبح البنك المركزي فيه بنك البنوك وله كل الصلاحيات في تسيير النقد والائتمان والرقابة في ظل استقلالية تامة، ويمارس بنك الجزائر هذه المهام من خلال مجلس النقد والقرض وكذا اللجنة المصرفية التي تقوم بالمهمة الرقابية، ثم لجنة مركزية المخاطر وعوارض الدفع.

أما فيما يخص البنوك التجارية فقد تحددت مهامها وكفاءتها وتم توسعتها، لتتماشى مع النهج الجديد من الإصلاح مع إحداث نوع من الرقابة عليها لحماية زبائنها، حيث تم إدخال نسب المخاطرة في التعامل واستخدام ضمانات كضمانات الرهن. : (الطاهر لطرش، 2001، ص198)

- إصلاح السياسة النقدية:

- قبل صدور هذا القانون لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية في الجزائر كونها اشتملت على تناقضات تميزت ب:
- تداول نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي؛
 - ضعف في تعبئة الادخار؛
 - عجز هيكل في سيولة الجهاز المصرفي؛
 - عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

2.III الإصلاحات المصرفية 1990-2024

تم إنجاز الكثير في مجال تنظيم وتحديث الجهاز المصرفي، لاسيما بالنسبة لاحترام معايير السلامة والحذر، الأمر الذي أدى الى تطوير القطاع المصرفي، بدورها تحملت البنوك الحكومية حصة كبيرة من المسؤولية طول الفترة الانتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد

الموجه الى اقتصاد السوق، وهكذا دخلت المصارف الجزائرية في مرحلة الانفتاح والتنوع المهني و تعدد الخدمات وإثراء الساحة المصرفية الجزائرية ببنوك خاصة محلية وأجنبية. (مُجد سحنون، 2005، ص 13-14)

جاءت مجموعة من الانظمة والإجراءات بعد قانون النقد والقرض منها النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جوان 1990 المتعلق برأسمال البنوك والمؤسسات المالية، والذي حدد قيمة الحد الأدنى لرأس المال 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك، و100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية، والأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد التجاري، فتطرق الى التكييف القانوني لعقد الاعتماد التجاري، وكذلك حقوق والتزامات المتعاقدين، كما تم تطبيق مجموعة من التدابير والإجراءات منها سياسة السوق المفتوحة وثبات معدل الخصم، ونظام الاجراءات الوقائية خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات، وكذا توزيع المخاطر، سياسة انتقالية لإعادة التمويل. (حسن مفتاح، 2018، ص 165)

تعديلا لقانون النقد والقرض سنة 2001 قامت السلطات المختصة لوجود عدد من النقائص في التطبيق العلمي لقانون النقد والقرض 90-10، بإجراء تعديلات عليه تمثلت في إصدار الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، إلا ان مواد الامر 01-01 لم تحتوي على تعديلات جوهرية، غنما على تقليل استقلالية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، ويظهر جليا أن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض من خلال الأمر 01-01.

➤ تعديل قانون النقد والقرض في ظل أزمة البنوك الخاصة 2003

من التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض: (شير بن عيشي، عبد الله غانم، 2005، ص 05)

الامر رقم 03-11: الصادر في 16 أوت 2003، يؤكد سلطة البنك المركزي النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.

القانون 04-01: الصادر في 04 مارس 2004 خاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى

لرأسمال البنوك ب500 مليون دج وب 10 مليون دج للمؤسسات المالية، و بصدر هذا القانون أصبح على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر أن تمتلك عند تأسيسها رأسمال محرر كلياً ونقداً يساوي على الأقل 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

القانون رقم 04-02 : الصادر في 04 مارس 2004 يحدد شروط تكوين الاحتياطي القانوني لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة تتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين 0% و 15% كحد أقصى.

القانون 04-03: الصادر في 04 مارس 2004 لنظام ضمان الودائع المصرفية لتعويض المودعين في حالة عدم امكانية الحصول على الودائع من بنوكهم، يودع هذا الضمان لدى بنك الجزائر وتقوم بتسييره "شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإبداع علاوة نسبية لندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1% حسب المنظمة العالمية للتجارة من المبلغ الاجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

بالإضافة الى مجموعة من الأوامر والأنظمة التي نظمت العمل المصرفي نذكر أهمها فيما يلي: (حسن مفتاح، 2018، ص 170)

الأمر 10-04: الصادر في 10 أوت 2010، هدف الى تدعيم نشاط البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية الوطنية، الى جانب تحسين قدرته في الرقابة على نشاط البنوك الخاصة الأجنبية.

النظام رقم 14-01: المؤرخ في 16 فيفيري 2014، المتضمن نسب الملائمة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي جاء توافقا مع مقررات لجنة بازل لتطبيق معايير كفاية رأسمال البنوك فقد ألزم بنك الجزائر جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر على أساس فردي أو مجمع معدل حد أدنى للملائمة قدره 9.5% بين معامل أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض ومخاطر العملياتية ومخاطر

السوق المرجحة من جهة أخرى، ابتداء من 01 أكتوبر 2014. (عادل زقير، 2015، ص 225)

المبحث الثاني: قياس الكفاءة المصرفية للبنوك BEA, CPA, BNA

من أجل دعم الشفافية المالية واستدامة القطاع، ينبغي تحسين الكشف عن المخاطر المالية وإدارتها بما يساهم في تحسين الجهود في التخفيف من المخاطر المالية.

I. تحليل مؤشرات الصلابة المالية في القطاع البنكي

فيما يلي بعض أهم مؤشرات السلامة المالية المقارنة التي تعكس كفاءة الأداء التشغيلي للقطاعات البنكية .

❖ نسبة كفاية رأس المال CAR:

الجدول رقم (2-01): نسبة كفاية رأس المال CAR للبنوك BEA, CPA, BNA للفترة (2010-2022)

| السنوات | البنوك | BEA | CPA | BNA |
|---------|------------|------------|-------------|------------|
| 2010 | 0,01034792 | 0,01034792 | 0,098321565 | 0,01034792 |
| 2012 | 0,03293237 | 0,03293237 | 0,023846219 | 0,04736097 |
| 2013 | 0,04736097 | 0,04736097 | 0,089397502 | 0,03873877 |
| 2014 | 0,03873877 | 0,03873877 | 0,092326477 | 0,03841999 |
| 2015 | 0,03548745 | 0,03548745 | 0,088312914 | 0,05827492 |
| 2016 | 0,05827492 | 0,05827492 | 0,028126648 | 0,04804339 |
| 2017 | 0,04804339 | 0,04804339 | 0,024967053 | 0,04866497 |
| 2018 | 0,04549142 | 0,04549142 | 0,021252633 | 0,04295554 |
| 2019 | 0,07050091 | 0,07050091 | 0,019089856 | 0,04360122 |
| 2020 | 0,00729073 | 0,00729073 | 0,017849613 | 0,00552008 |
| 2021 | 0,05520079 | 0,05520079 | 0,081177471 | 0,04880252 |
| 2022 | 0,04880252 | 0,04880252 | 0,086190309 | 0,01034792 |

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنوك BEA, CPA, BNA

تعد مؤشرات كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الدولية التي تقيس درجة مخاطر الاعسار المالي في البنوك التجارية وأهم أداة لتقييم الاستقرار المالي في البنك، يظهر من خلال الجدول (2-01) كيف أن المؤسسات البنكية تمتلك رصمة متوسطة حيث تجاوزت معدلات CAR نسبة 7% في السنوات الأخيرة لاسيما في البنكين

CPA و BNA، كما كانت النسب مرتفعة في بداية الفترة (2016) ، (أي مع بداية تطبيق معايير بازل 3 سنة 2010 و التي جاءت كرد فعل مباشر عن الأزمة المالية لسنة 2008 حيث كان المؤشر (CAR) مساوي إلى 1.03% في كلا من BEA و BNA، وهي في العموم أقل من 10% مما يشير أن البنوك في المنطقة تحتفظ بنسب CAR لا تتجاوز المعدلات التنظيمية بما يوحي أن السلطات النقدية في المنطقة تطبق نظرية "هيكل رأس المال التقليدية.

من بين ما تمت ملاحظته هو حفاظ القطاعات البنكية لدول المنطقة على استقرار CAR خلال الأزمة الصحية الأخيرة لسنة 2019 في البنوك محل الدراسة، في حين تراجع المؤشر في بنك BEA من 7,05% سنة 2019 إلى 0,73% سنة 2020 و لوحظ تراجع ملحوظ في مؤشر CAR للبنك BNA ب 4,36% سنة 2019 إلى 0,55% سنة 2020، غير أن هذا الانخفاض لا يذكر بالنظر إلى حجم الأزمة مما يشير أن البنوك مدعومة برأس مال قوي لاسيما وأن النسب لم تتجاوز معدل 10% المنصوص عليه في لجنة بازل 3.

❖ العائد على حقوق الملكية ROE:

الجدول رقم (2-02): العائد على حقوق الملكية ROE للبنوك BEA, CPA, BNA للفترة (2010-2022)

| BNA | CPA | BEA | السنوات البنوك |
|-------------|--------------|-------------|-------------------|
| 0,052970646 | 0.054545026 | 0,052970646 | 2010 |
| 0.0216635 | 0.0459873145 | 0,076321771 | 2012 |
| 0,083859332 | 0.459826158 | 0,083859327 | 2013 |
| 0,074328804 | 0.098321565 | 0,074328804 | 2014 |
| 0,080793613 | 0.023846219 | 0,042412042 | 2015 |
| 0,088718889 | 0,089397502 | 0,088718889 | 2016 |
| 0,088312914 | 0,092326477 | 0,088312914 | 2017 |
| 0,08967531 | 0,090094402 | 0,099324217 | 2018 |
| 0,081177471 | 0,08171118 | 0,109752316 | 2019 |
| 0,086190309 | 0,080345568 | 0,012574065 | 2020 |
| 0,058325224 | 0.06521389 | 0,108005933 | 2021 |
| 0,098140776 | 0.01439872 | 0,08980573 | 2022 |

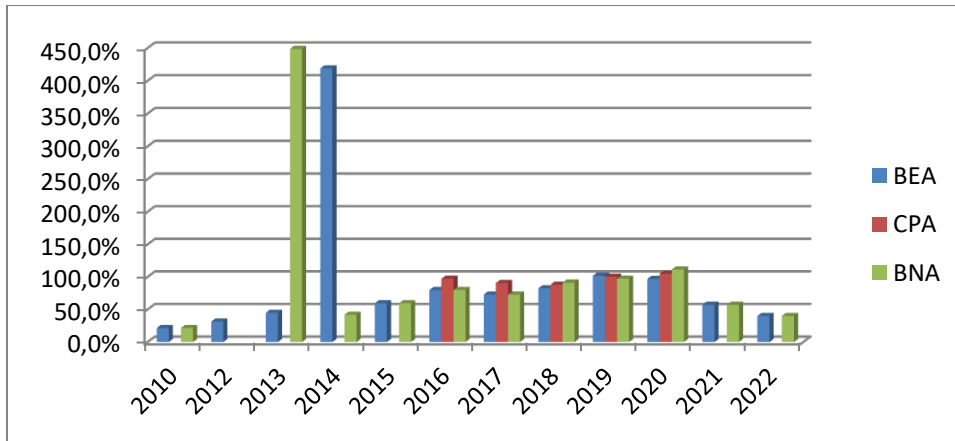
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنوك BEA, CPA, BNA

يظهر الجدول (2-02) العائد على حقوق الملكية ROE للبنوك BEA، CPA، BNA للفترة (2010-2022)

تتمتع البنوك محل الدراسة بمصادر مستقرة من الأرباح لاسيما في البنوك التقليدية باعتبار أن صافي هامش الفائدة يمثل المصدر الرئيسي للدخل، يظهر من خلال الشكل رقم (2-02) مستويات الربحية ممثلة مؤشر ROE، تراوحت معدلات العائد على حقوق الملكية ما بين 1.3% و 11% طول الفترة 2010-2022 كملاحظة أولى كان بنك BEA الأكثر ربحية، بينما بنك BNA الأقل ربحية، في ضوء الروابط العالمية المحدودة لم يتأثر بنك CPA حيث كانت ربحيته الأكثر استقرارا. يظهر الانخفاض الملحوظ في ROE خلال الأزمة الصحية العالمية لسنة 2019 وهذا رغم الدعم المالي الذي تلقته من قبل الحكومات الذي من شأنه المساعدة في تقليل خسائرها وتدعيم مركزها المالي والمرجح أن تتعرض ربحية القطاع لمزيد من المخاطر بسبب ارتفاع محصنات القروض المتعثرة نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

❖ نسبة السيولة LTD:

الشكل رقم (2-01): نسبة السيولة LTD للبنوك BEA، CPA، BNA للفترة (2010-2022)



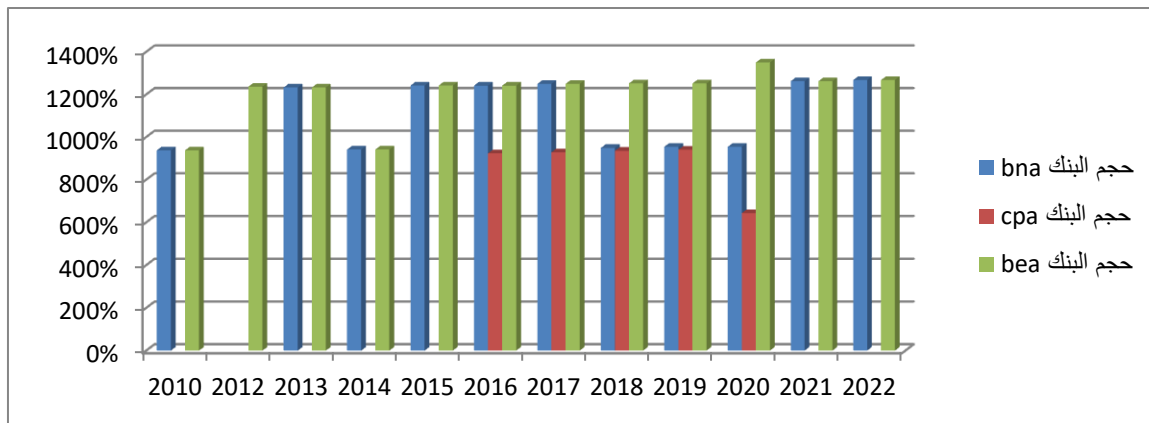
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنوك BEA، CPA، BNA

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن نتائج نسبة السيولة والمعبر فيها بالقروض إلى الودائع في كل من البنوك الثلاثة، نجد أن كل نسب القروض إلى الودائع خلال فترة الدراسة في كل البنوك أكبر من 21% رغم تذبذبها إلا أنها لا تقل عن هذه النسبة.

ومن المعلوم أن هذه النسبة مؤشر لسيولة البنك وكلما كبرت هذه النسبة كلما قلت سيولة البنك، بمعنى تعرض البنك إلى المزيد من الضغوط المالية من خلال تقديم قروض مفرطة، ومن خلال متوسط هذه النسبة في كل البنوك نلاحظ البنوك ليست في وضعية جيدة وعند ترتيبهم من الوضعية المقبولة إلى السيئة نجد الترتيب BEA، CPA، BNA.

❖ حجم البنك SIZE:

الشكل رقم (2-02): حجم البنك SIZE للبنوك BEA، CPA، BNA للفترة (2010-2022)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنوك BEA، CPA، BNA

يمثل الشكل رقم (2-02) حجم البنك SIZE للبنوك BEA، CPA، BNA خلال الفترة (2010-2022) ممثلاً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط لحجم البنك كان لبنك BEA بنسبة 12.05% و يليها بنك BNA بنسبة 11.11%، و في الاخير بنك CPA بنسبة 8.73%.

II. الكفاءة البنكية - تحديد المدخلات والمخرجات -

وكخطوة أولى تقدير درجة كفاءة بنك CPA، وقد يبدو أن بعض المؤسسات التي تسعى إلى تحسين جودة منتجاتها غير فعالة من حيث التكلفة نتيجة لارتفاع النفقات المرتبطة بإنتاج مخرجات عالية الجودة. قد تبدو بعض المؤسسات التي تسعى إلى تحسين جودة منتجاتها غير فعالة من حيث التكلفة نتيجة لارتفاع النفقات المرتبطة بإنتاج مخرجات عالية الجودة. لذلك، من المنطق القائل بأن الجودة العالية يجب أن تكافئ في السوق بإيرادات إضافية تعوض عن النفقات، يجب استخدام دالة الربح (الإيرادات). وتتحقق الكفاءة المصرفية من خلال تعظيم

الإيرادات وتقليل التكاليف. وبالتالي هناك ثلاثة أسباب على الأقل للتركيز على كفاءة التكاليف وكفاءة الإيرادات كمؤشرات لرصد تقدم أداء البنك:

- قد تتوافق التحسينات في كفاءة التكلفة النسبية مع التغيرات في الحوافز والقيود المفروضة على العمليات المصرفية في أعقاب الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، ومدى تدخل الدولة ومساهمتها في تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة.
- ويدل انخفاض تكاليف الخدمات المصرفية على تطور النظام المصرفي.
- وقد ترتبط كفاءة التكلفة بجوانب أخرى من أداء البنوك التي تساهم في التنمية الشاملة.

وتم استخدام أربعة مؤشرات لكفاءة أداء البنوك، وهي الكفاءة التقنية والكفاءة التشغيلية وكفاءة التكلفة وكفاءة الإيرادات، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير البيئة الخارجية على الأنشطة التشغيلية للبنوك وتأثيرها النهائي على أسعار وتكاليف موارد البنوك وبالتالي على معدل العائد السنوي تم استخدام المؤشرات الأربعة بعد أن تم اختيارها لأنها تحقق الهدف من هذه الدراسة.

إن عملية اختيار المدخلات والمخرجات المصرفية من أجل الحساب الفعال ليست عملية عشوائية، وعلى هذا الأساس ظهرت أهم مدرستين فكريتين لنمذجة سلوك المصارف: نهج الإنتاج ونهج الوساطة.

في ظل غياب نظرية محددة أو خصائص واضحة تحدد مدخلات ومخرجات البنك، يرى برجر وهمفري أنه عند تقييم البنك وفروعه، فإن نهج الإنتاج لاحظاً أنه متفوق. ومع ذلك، فإن نهج الوساطة يكون أفضل عندما يتم تقييم البنك ككل مع نظرائه. وذلك لأن هذا النهج يأخذ في الاعتبار تكاليف الفائدة، والتي تمثل ما بين نصف وثلثي إجمالي تكاليف البنك.

وعلاوة على ذلك، فإن نهج الوساطة هو الأفضل في تقييم كفاءة البنك عبر عتبة ربحية البنك، حيث يجب تقليل التكلفة الإجمالية وكذلك تكلفة الإنتاج إلى الحد الأدنى من أجل تعظيم الأرباح. (مطايير سامية، 2023، ص172)

وبما أن الأساس في اختيار المدخلات والمخرجات هو مزيج من المنهجين النظري والرياضي، فقد تم اختيار مدخلين ومخرجين وأسعارهم وفقاً لمنهج الوساطة على النحو التالي:

الجدول (2-03): تحديد مدخلات و مخرجات قياس الكفاءة البنكية

| التصنيف | الرمز | البنوك |
|----------|-------|---|
| المدخلات | X1 | الأصول الثابتة |
| | X2 | ودائع العملاء+ أرصدة لدى البنوك + أرصدة لدى البنك المركزي |
| المخرجات | Y1 | قروض |
| | Y2 | الاستثمارات في الأوراق المالية |

المصدر: من اعداد الباحثين

ونذكر هنا القواعد العامة التي اعتمدت لتحديد المدخلات والمخرجات الصحيحة عند استعمال تحليل البيانات تطويقي:

❖ لا بد أن يكون هناك أساس للاعتقاد بوجود علاقة تربط بين المدخلات والمخرجات، على سبيل المثال أن زيادة احد المدخلات سيترتب عليه زيادة واحد أو أكثر من المخرجات. ولإيضاح العلاقة بين متغيرات الدراسة نستعمل معامل الارتباط الذي يبين قوة العلاقة الخطية بين متغيرين وهو مستقل عن وحدة القياس التي تقاس الظاهرة المدروسة، و يعطى معامل الارتباط بالعلاقة.

$$\rho = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n \sigma_x \sigma_y}$$

مع: n عدد المشاهدات

\bar{X} المتوسط الحسابي: σ الإنحراف المعياري و يعطى الانحراف المعياري بالعلاقة:

$$\sigma = \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N (x_i - \bar{x})^2}$$

III. الكفاءة التقنية و الكفاءة التامة للبنوك BNA، BEA، CPA

وننتج الكفاءة التقنية و الكفاءة التامة للبنوك BNA، BEA، CPA موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-04): الكفاءة التقنية و الكفاءة التامة للبنوك BEA، CPA، BNA

| السنوات | الكفاءة التامة | الكفاءة التقنية | الكفاءة التامة | الكفاءة التقنية | الكفاءة التامة | الكفاءة التقنية |
|---------|----------------|-----------------|----------------|-----------------|----------------|-----------------|
| | BEA | | CPA | | BNA | |
| 2010 | 1 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 |
| 2011 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 1 |
| 2012 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0.749 | 1 |
| 2013 | 1 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 |
| 2014 | 1 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 |
| 2015 | 1 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 |
| 2016 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 2017 | 0.759 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 2018 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 2019 | 0.782 | 0.673 | 1 | 1 | 0.742 | 1 |
| 2020 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 2021 | 1 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 |
| 2022 | 1 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 |
| المتوسط | 0,769230769 | 0,769230769 | 0,384615385 | 0,384615385 | 0,692307692 | 0,769230769 |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات 9EViews.

يناقش هذا الجدول تطبيق أسلوب DEA على البنوك CPA و BEA و BNA، حيث يلخص تطور كل من درجات الكفاءة التقنية و الكفاءة التامة.

- نلاحظ أن متوسط الكفاءة التقنية للبنوك محل الدراسة هي على الترتيب كالتالي 38%، 76%، 69%، و يمكن أن هذه المصارف تخسر على الترتيب: 62%، 23% و 31% من مدخلاتها لتحقيق نفس المستوى من المخرجات. و يمكن للمصرف أن يتصف بالكفاءة تقنيا لكنه مع ذلك قد يبقى غير كفاء حجميا، وذلك إذا ما اختلف حجم مخرجاته عن الحجم الأمثل الذي يحقق أقصى إشباع بأدنى استخدام.

- ولم تتمكن المصارف محل الدراسة من تحقيق درجة الكفاءة التامة، حيث كانت متوسطات درجات الكفاءة الحجمية لديهم على الترتيب: 38%، 76% و 76%، حيث أنه بنك CPA يشغل في ظل عوائد حجم متناقصة أي أن زيادة 100 وحدة من مدخلاته تنتج 38 وحدة من مخرجاته، و أما بنك BEA و BNA فيشتغلون في ظل عوائد حجم متزايدة؛ ويعني هذا أن زيادة 76 وحدة، تنتج 100 وحدة من المخرجات وبالتالي تملك هذه المصارف مجال للتوسع يتيح لها إمكانية تخفيض متوسط التكلفة لديها كلما زاد انتاجها إلى أن تصل إلى الحد الكفاء.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الكفاءة المصرفية على القيمة السوقية للبنوك BEA، BNA و CPA

I. منهجية التقدير

قمنا بدراسة العلاقة بين كفاءة البنوك و القيمة السوقية للمؤسسة من خلال النموذج التالي:

المتغير التابع:

ROE: النسبة المئوية للعائد على حقوق الملكية (تعبّر عن القيمة السوقية للمؤسسة)

المتغيرات التابعة:

TE: النسبة المئوية للكفاءة التقنية

CAR: النسبة المئوية لكفاية رأس المال

LTD: النسبة المئوية للسيولة

SIZE: حجم البنك

البيانات مأخوذة من الموقع الإلكتروني للبنوك CPA، BEA، BNA، و وهي بيانات سنوية للفترة 2010-2022.

قمنا بتقدير النموذج من خلال بيانات البانل ، حيث تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن، تم تقدير النموذج لبيانات البانل للأثار العشوائية باستعمال برنامج 9.EVIEWS.

II. نتائج الدراسة القياسية

❖ التحليل الوصفي للمتغيرات

إن التحليل الوصفي لمختلف السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة تسمح لنا بإعطاء لمحة واضحة حول تطور هذه المتغيرات، و نتائج التحليل الوصفي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-05): نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

| | ROE | TE | CAR | LTD | SIZE |
|--------------|-----------|-----------|-----------|----------|-----------|
| Mean | 0.078762 | 0.843236 | 0.034448 | 0.920553 | 10.66564 |
| Median | 0.086190 | 1.000000 | 0.035480 | 0.865470 | 10.26585 |
| Maximum | 0.109752 | 1.000000 | 0.070501 | 4.485969 | 13.49896 |
| Minimum | 0.007433 | 0.000000 | 0.005520 | 0.215528 | 6.429612 |
| Std. Dev. | 0.021585 | 0.309993 | 0.016232 | 0.850064 | 1.772278 |
| Skewness | -1.778117 | -2.085879 | -0.016075 | 3.388665 | -0.173590 |
| Kurtosis | 6.283956 | 5.985128 | 2.134585 | 14.32861 | 1.916250 |
| Jarque-Bera | 38.07565 | 42.76115 | 1.218712 | 283.1882 | 2.104455 |
| Probability | 0.000000 | 0.000000 | 0.543701 | 0.000000 | 0.349159 |
| Observations | 39 | 39 | 39 | 39 | 39 |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات EViews9.

يوضح الجدول أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المدرجة في النموذج، مقاييس النزعة المركزية، الوسط الحسابي (Mean) والوسيط (Median) ومقاييس التشتت، الانحراف المعياري (Std.Dev)، المدى والذي يمكن حسابه بطرح أدنى قيمة (Minimum) من أعلى قيمة (Maximum) بالاعتماد على نتائج تحليل الدراسات السابقة، تم بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين الصراع بين الدولار و البريكس و النظام المالي العالمي، حيث تم الاعتماد على الصراع بين الدولار و البريكس كمتغيرات تابعة و النظام المالي العالمي كمتغيرات مستقلة.

✓ يوضح الجدول ان نسبة العائد على حقوق الملكية ROE سجلت خلال فترة الدراسة متوسط حسابي قدره 0.078%، بأعلى قيمة سنة 2010 قدرها 0.109% و أدنى قيمة سنة 2022 قدرها 0.007%، بانحراف معياري 0.021%، كما يبين اختبار Jarque-Bera ان السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ يوضح الجدول أن نسبة الكفاءة التقنية TE سجلت خلال فترة الدراسة متوسط حسابي قدره 0,843%، بأعلى قيمة سنة 2010 قدرها 1,0000% و أدنى قيمة سنة 2022 قدرها 0,0000%، بانحراف معياري 0,3099%، كما يبين اختبار JARQUE-BERA أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ يوضح الجدول أن نسبة كفاية رأس المال سجلت خلال فترة الدراسة متوسط حسابي قدره 0,03448% بأعلى قيمة سنة 2010 قدرها 0,70501% و أدنى قيمة سنة 2022 قدرها

0,005220%، بإنحراف معياري 0,0162%، كما يبين إختبار JARQUE-BERA أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ يوضح الجدول أن نسبة السيولة سجلت خلال فترة الدراسة متوسط حسابي قدره 0,9205% بأعلى قيمة سنة 2010 قدرها 4,4859% و أدنى قيمة سنة 2022 قدرها 0,2155%، بإنحراف معياري 0,8500%، كما يبين إختبار JARQUE-BERA أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ يوضح الجدول أن نسبة حجم البنك سجلت خلال فترة الدراسة متوسط حسابي قدره 10,6656% بأعلى قيمة سنة 2010 قدرها 13,4989% و أدنى قيمة سنة 2022 قدرها 6,4297%، بإنحراف معياري 1.7722%، كما يبين إختبار JARQUE-BERA أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

❖ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمار اختبار الجذور الأحادية Levin, Lin & DEA Chu للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة والمبينة كما يلي:

جدول رقم (2-06): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Levin, Lin & Chu

| القرار | Levin, Lin & Chu | | المتغيرات | |
|------------|------------------|---------|-----------|-------------------------|
| | الاحتمال | T stat | | |
| غير مستقرة | 0.1295 | -1.1285 | ROE | العائد على حقوق الملكية |
| غير مستقرة | 0.3407 | 0.406 | D(ROE) | |
| مستقرة | 0.0135 | -2.2111 | D(ROE2) | |
| غير مستقرة | 0.1349 | 1.1036 | TE | الكفاءة التقنية |
| غير مستقرة | 0.1378 | -1.0904 | D(TE) | |
| مستقرة | 0.0007 | -3.1750 | D(TE2) | |
| غير مستقرة | 0.0632 | -1.5287 | CAR | نسبة كفاية رأس المال |
| مستقرة | 0.0083 | -2.3965 | D(CAR) | |
| غير مستقرة | 0.6110 | 0.2820 | LTD | السيولة |
| مستقرة | 0.0000 | -5.6973 | D(LTD) | |
| غير مستقرة | 0.6456 | 0.3733 | SIZE | حجم البنك |
| مستقرة | 0.0000 | -6.3906 | D(SIZE) | |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات EViews9.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم T_{st} لكل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أكبر من القيم الحرجة و الاحتمال أكبر من 5% و بالتالي فان السلاسل الزمنية غير مستقرة.

نلاحظ أن T_{st} للتفاضل الأول للسلاسل الزمنية (CAR, LTD, SIZE) أصغر من القيم الحرجة و أن الاحتمال أصغر من 5% و بالتالي فان السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى (I(1).

نلاحظ أن T_{st} للتفاضل الثاني للسلسلة الزمنية ROE و TE أصغر من القيم الحرجة و أن الاحتمال أصغر من 5% و بالتالي فان للسلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية (I(2).

بما ان السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى والثانية سنقوم باستعمال منهجية التكامل المتزامن.

III. اختبار التكامل المتزامن

قمنا باستعمال اختبار Pedroni لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-07): التكامل المتزامن

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: ROE TE CAR LTD SIZE
Date: 05/20/24 Time: 13:14
Sample: 2010 2022
Included observations: 39
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

| | Statistic | | Prob. | |
|---------------------|-----------|--------|-----------|--------|
| | Statistic | Prob. | Statistic | Prob. |
| Panel v-Statistic | -1.522923 | 0.9361 | -1.616271 | 0.9470 |
| Panel rho-Statistic | 1.295835 | 0.9025 | 1.470702 | 0.9293 |
| Panel PP-Statistic | -1.135927 | 0.1280 | -0.221446 | 0.4124 |
| Panel ADF-Statistic | 1.682866 | 0.9538 | 1.379873 | 0.9162 |

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

| | Statistic | Prob. |
|---------------------|-----------|--------|
| Group rho-Statistic | 1.967912 | 0.9755 |

| | | |
|---------------------|-----------|--------|
| Group PP-Statistic | -0.669915 | 0.2515 |
| Group ADF-Statistic | 2.561243 | 0.9948 |

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

- يبين اختبار التكامل المتزامن انه لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة
➤ تقدير النموذج:

جدول رقم (2-08): تقدير النموذج

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test period random effects

| Chi-Sq. Test Summary | Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
|-------------------------|-----------|--------------|--------|
| Period random | 0.000000 | 4 | 1.0000 |

* Period test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.
** WARNING: robust standard errors may not be consistent with assumptions of Hausman test variance calculation.

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

و الجدول التالي يبين اختبار Hausman ان النموذج المثالي هو نموذج الاثار

العشوائية:

جدول رقم (2-09): اختبار Hausman

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Date: 05/20/24 Time: 13:27
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 39
Swamy and Arora estimator of component variances
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C | 0.123118 | 0.018632 | 6.607875 | 0.0000 |
| TE | 0.004473 | 0.005918 | 0.755860 | 0.4549 |
| CAR | 0.684236 | 0.262833 | 2.603310 | 0.0136 |
| LTD | -0.009213 | 0.004555 | -2.022926 | 0.0510 |

| | | | | |
|-----------------------|-----------|--------------------|-----------|--------|
| SIZE | -0.005927 | 0.002400 | -2.469667 | 0.0187 |
| Effects Specification | | | | |
| | | | S.D. | Rho |
| Period random | | | 0.005991 | 0.0433 |
| Idiosyncratic random | | | 0.017655 | 0.8967 |
| Weighted Statistics | | | | |
| R-squared | 0.358730 | Mean dependent var | 0.067900 | |
| Adjusted R-squared | 0.283286 | S.D. dependent var | 0.020499 | |
| S.E. of regression | 0.017355 | Sum squared resid | 0.010240 | |
| F-statistic | 4.754939 | Durbin-Watson stat | 2.201886 | |
| Prob(F-statistic) | 0.003723 | | | |
| Unweighted Statistics | | | | |
| R-squared | 0.360065 | Mean dependent var | 0.078762 | |
| Sum squared resid | 0.011330 | Durbin-Watson stat | 2.200350 | |

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

- تبين احصائية T_{st} (4.75) أن النموذج وعنوي و ذو جودة.
- تبين احصائية R^2 (0.35) أن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة (متوسطة) (0.358).
وأن 0.642 تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.
- لا يوجد معنوية احصائية لأثر الكفاءة المصرفية على الربحية ROE وبالتالي لا يوجد أثر.
- يوجد معنوية احصائية لكل من CAR، SIZE على الربحية .
- يوجد أثر ل CAR (0.68) حيث كل ما زادت كفاية رأس المال ب 1% فان الربحية تزداد ب 0.61% .
- يوجد أثر سالب ل SIZE (-0.005) حيث كل ما زاد حجم البنك ب 1% انخفضت الربحية ب 0.005%.

خلاصة:

على ضوء ما تم ذكره في الدراسة القياسية و نتائج تطبيق طريقة مغلف البيانات (DEA) على البنوك الناشطة في السوق الجزائرية BEA، BNA، CPA، و تم قياس وتحليل كفاءة هذه البنوك بالاعتماد على مخرجات تطبيق طريقة مغلف البيانات (DEA)

وكخلاصة لهذا الفصل، يتم استخدام الكفاءة المصرفية في دراسة العلاقة بين مدخلات ومخرجات وحدات اتخاذ القرار (البنوك في هذه الدراسة)، فإما ان يقوم البنك بزيادة مدخلاته في حدود مستوى المخرجات التي يرغب في الحصول عليها أو أن يقوم بزيادة مخرجاته عند مستوى معين من المدخلات، وإذا اخذنا بعين الاعتبار حجم البنك فستكون لدينا الكفاءة الحجمية، وهي تعكس نسبة التغير بين المدخلات والمخرجات حيث نكون امام ثلاث حالات من عائد الحجم ثابت، متزايد او متناقص، و منه تم التوصل الى لا يوجد معنوية احصائية لأثر الكفاءة المصرفية على الربحية ROE، على عكس كل من CAR، SIZE فيوجد معنوية احصائية لكل منهما على الربحية، و يوجد أثر ل CAR (0.68) حيث كل ما زادت كفاية رأس المال ب 1% فان الربحية تزداد ب 0.61% . ويوجد أثر سالب ل SIZE (-0.005) حيث كل ما زاد حجم البنك ب 1% انخفضت الربحية ب 0.005%.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين كفاءة البنوك و القيمة السوقية للمؤسسة، حيث يقف القطاع المصرفي الجزائري أمام تحد كبير يتمثل في تأهيل مؤسساته، ذلك أن تأهيلها يسمح بتخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، وقد تم في هذه الدراسة تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA على البنوك الجزائرية BEA و BNA و CPA للفترة 2010-2022، وقد تم تبني مقاربة الوساطة في تحديد الدراسة بمدخلتين الأصول الثابتة و ودائع العملاء+ أرصدة لدى البنوك + أرصدة لدى البنك المركزي، ومخرجتين قروض و الاستثمارات في الأوراق المالية.

حيث يتم استخدام الكفاءة المصرفية في دراسة العلاقة بين مدخلات ومخرجات وحدات اتخاذ القرار، فإما ان يقوم البنك بزيادة مدخلاته في حدود مستوى المخرجات التي يرغب في الحصول عليها أو أن يقوم بزيادة مخرجاته عند مستوى معين من المدخلات، وإذا اخذنا بعين الاعتبار حجم البنك فستكون لدينا الكفاءة الحجمية، وهي تعكس نسبة التغير بين المدخلات والمخرجات حيث نكون امام ثلاث حالات من عائد الحجم ثابت، متزايد او متناقص، وأسلوب تحليل مغلف البيانات هو أداة لاعلمية تعتمد على طرق البرمجة الخطية لإيجاد مؤشرات الكفاءة لمجموعة من وحدات اتخاذ القرار المتجانسة والقابلة للمقارنة فيما بينها، حيث يتم حساب درجة الكفاءة وفق اسلوب تحليل مغلف البيانات بالعلاقة (مجموع المخرجات المرجحة بالاوزان/ مجموع المدخلات المرجحة بالاوزان).

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- يمكن لبنوك غير الكفؤة أن تحقق الكفاءة من خلال الاقتداء ببنوكها المرجعية، حيث أن طريقة مغلف البيانات (DEA) قدمت لنا مجموعة من البنوك المرجعية التي يمكن للبنوك غير الكفاءة أن تقتدي بها من أجل الوصول الى الكفاءة
- تبين احصائية $R^2 (0.35)$ أن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة (متوسطة) 0.358 وأن 0.642 تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.
- لا يوجد معنوية احصائية لأثر الكفاءة المصرفية على الربحية ROE وبالتالي لا يوجد أثر.
- يوجد معنوية احصائية لكل من CAR، SIZE على الربحية .

خاتمة عامة

- يوجد أثر ل CAR (0.68) حيث كل ما زادت كفاية رأس المال ب 1% فان الربحية تزداد ب 0.61% .
- يوجد أثر سالب ل SIZE (-0.005) حيث كل ما زاد حجم البنك ب 1% انخفضت الربحية ب 0.005%.

وأظهرت النتائج أن المتوسط العام لمؤشر الكفاءة خلال فترة الدراسة لا يتعدى 40%، مما يوضح وجود اشكالية في استغلال المدخلات المتاحة للوصول إلى أكبر كمية من المخرجات، الأمر الذي يستدعي من السلطات العليا في كل البنك وأصحاب القرار إلى السعي من أجل التخطيط الجيد لاستغلال موارد البنك بصورة رشيدة مع البحث في الأسباب التي تحول دون بلوغ مستويات الكفاءة التامة، لمعرفة مواطن الضعف على مستوى المدخلات والمخرجات إضافة إلى الإستعانة بالبنوك المرجعية من أجل دراسة الأسباب التي أدت بها إلى تحقيق الكفاءة التامة.

الاجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى: "يوجد تباين في مستويات الكفاءة الفنية و الحجمية للبنوك محل الدراسة"، حيث ان البنك الجزائري الخارجي BEA لديه ضعف في مستوى الكفاءة فهو يتعد بنسبة كبيرة عن مستوى الكفاءة التامة (وجود نسبة هدر تفوق 50% في موارد البنك) اما بالنسبة لكل من البنك الوطني الجزائري حقق كفاءة تامة خلال سنتي 2015 و 2019 والقرض الشعبي الجزائري بلغ المستوى الاعلى للكفاءة خلال سنة 2015 أما باقي فترة الدراسة لم يبلغا المستوى الامثل للكفاءة مما يتطلب العمل على تحسين مستويات هاته الاخيرة سواء من خلال تعظيم المخرجات في ضوء المدخلات المتاحة، أو تخفيض المدخلات مع الحفاظ على نفس المستوى من المخرجات مع الاستعانة بالسنوات المرجعية الكفاء للتخلص من اللاكفاءة، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية: "يمكن للبنوك غير الكفؤة تحقيق الكفاءة من خلال الاقتداء ببنوكها المرجعية كما أن البنوك الخاصة تعتبر أكثر كفاءة من البنوك العمومية"، حيث أن طريقة

خاتمة عامة

تحليل مغلف البيانات (DEA) قدمت لنا مجموعة البنوك المرجعية التي يمكن للبنوك غير الكفؤة أن تقتدي بها من أجل الوصول الى الكفاءة.

و من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن أن نقترح أهم التوصيات فيما يلي:

- على البنوك أن تعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة من أجل تحقيق الكفاءة.
- خصوصية بعض البنوك العمومية للتقليل من حدة سيطرتها على السوق المصرفية الجزائرية.
- فتح المجال أكثر أمام إنشاء المزيد من البنوك الخاصة بهدف زيادة المنافسة و تقديم منتجات أفضل .
- يمكن للبنوك إعتقاد مؤشر الكفاءة كمؤشر للتحليل على مستوى الوحدة القيادة المستقبلية.
- العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية باعتبارها عنصر أساسيا لتحقيق الكفاءة في البنوك .
- وجب على البنوك العاملة بالجزائر محاولة المواكبة من حيث التقنيات المتطورة المستخدمة في الصناعة المصرفية و بما تتمتع به من تكنولوجيا عالية
- إلزام البنوك الجزائرية على القيام بنشر قوائمها و مؤشراتهما المالية في مواقعها الإلكترونية بشكل دوري .

المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. التميمي أرشد فؤاد، "الأسواق المالية: إطار في التنظيم وتقييم الأدوات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. الحاج طارق وفليح حسن، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
3. زياد رمضان، مروان شموط، "الأسواق المالية"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2007.
4. سعيد عبد العزيز عثمان، "اقتصاديات الخدمات والمشروعات"، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997.
5. شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
6. طارق طه، "إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية"، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000.
7. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
8. عبد مولا، وليد، "كفاءة البنوك العربية"، سلسلة جرس التنمية، عدد700، الكويت، 2011.
9. الغالي بن ابراهيم، مُجدد عدنان بن ضيف، "الأسواق المالية الدولية: تقييم الأسهم والسندات"، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، ط1، 2019.
10. قريشي، مُجدد الجموعي، "تقييم أداء المؤسسات المالية"، مجلة الباحث، عدد12، الجزائر، 2006.
11. كافي مصطفى يوسف، "تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية"، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2009.
12. كمال الدين الدهراوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. 2006.
13. مُجدد حميدات، "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
14. منير هندي، "إدارة البنوك التجارية"، مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996.

15. مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية" (مدخل نظري و تطبيقي) دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثالثة الأردن. 2011.
16. نعيم نمر داوود نعيم نمر داوود، "التحليل المالي باستخدام برنامج Excel"، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، د.س.
17. الهندي منير ابراهيم، "الأوراق المالية وأسواق المال"، دار المعارف، الإسكندرية مصر، 2007.
- ❖ مقالات، أطروحات ومذكرات:
1. بشير بن عيشي، عبد الله غانم، "المنظومة المصرفية عبر الاصلاحات الاقتصادية المجازات وتحديات الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة مخاطر تقنيات جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6 و 07 جوان 2005.
2. بن ساحة علي، "قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 18، 2013.
3. بن ساحة، "قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 18.
4. جميل حسن النجار، "قياس مستوى التحفظ الحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، جامعة القدس المفتوحة، غزة فلسطين، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 2، 2014.
5. حسن مفتاح، "أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2018/2017.
6. خميسي قايد، "قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك النشطة في الجزائر باستخدام مؤشر القيمة السوقية"، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 2، ديسمبر 2021.
7. رافعة ابراهيم الحمداني، أوس فخر الدين الجوجباتي، "تأثير السياسة النقدية في القيمة السوقية للأسهم والسندات"، مجلة تنمية الريفيين 129، 2007.
8. شهد علي حسن البدارين، "قياس قدرة مؤشرات الاداء المالي على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم"، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة، جامعة ال البيت للأبحاث، الأردن، 2019

9. الصالح مفتاح، "الاصلاحات المصرفية في الجزائر 1970-2003"، الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الاصلاح الاقتصادي"، جامعة جيجل، الجزائر، من 02 الى 04 ماي 2005.
10. طارق إبراهيم سعادة، "قياس وتقييم المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية في مجال تقدير القيمة السوقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية مقارنة بين فترات الضبابية السياسية وفترات الاستقرار"، جامعة الاسكندرية كلية الأعمال، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 7، العدد 3، 2023.
11. طارق عبد الله المحيسن، "أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني"، دراسة قياسية (1979-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2006 .
12. عادل زقير، "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2014/2015.
13. العامري، سعود جايد مشكور، كاظم، علي عبد الأمير، "المحاسبة الإبداعية في عناصر الميزانية واثرها على تعظيم الأرباح ، وزيادة القيمة السوقية للسهم - دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية" ، المؤتمر الدولي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان - الأردن، 2018
14. عبد الرزاق سلام، "القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر 03، 2011/2012.
15. فريدة معارفي، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية -دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015
16. فطيمة الزهرة نوي، "أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017

17. قشار فتيحة، " قياس وتحليل الكفاءة المصرفية باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات " دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2015-2019، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد 01، جوان 2023.
18. ليلي عبد الكريم مُجَّد الهاشمي، جمال هداش مُجَّد حسين الجبوري، " مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف -دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والأهلية في العراق-" المؤتمر الدولي الأول لجمعية إدارة الأعمال العلمية العراقية، جامعة كوية، العراق، 2-4/05-2017.
19. مُجَّد ابراهيم مُجَّد رباح، " أثر حجم البنك على الكفاءة المصرفية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة ما بين 2007-2006"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2017.
20. مُجَّد سحنون، " اصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وأفاق مستقبلية الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وأفاق مستقبلية"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 07-6 جوان 2005.
21. مُجَّد ماجد محمود جحجوح، " أثر الافصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة، 2017.
22. مصطفى بدوي، " دور المعلومة في دعم وتعزيز كفاءة السوق المالي"، مجلة الإبداع، المجلد 2، العدد 2، جامعة البليدة 5، البليدة، الجزائر، 2015.
23. مطاير سامية، " أثر تقلبات سعر البترول على كفاءة البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال التحليل التطويقي للبيانات -دراسة مقارنة البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي مغنية معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2022/2023.
24. مهدي عطية الجبوري، رياض نجم والطائي، " ترشيد القرارات الاستراتيجية و دورها في تعظيم الشركة"، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية والمالية، ترشيد القرارات المالية 2017 .

25. نرجس رزق الله، "أثر كفاءة الأسواق المالية الناشئة على تحديد القيمة السوقية للشركات - دراسة حالة سوق قطر للأوراق المالية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة-، الجزائر، 2021-2022.

❖ قوانين:

1. قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 14 أبريل 1990، العدد 16.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Brealey, Richard,& Myers, Stewart,& Marcus, Alan (2008) ," Fundamentals of Corporate Finance ", 2nd edition, The McGraw-Hill Companies.
2. Caves, Richard.E.Barton, David.R, efficiency in U.S Manufacturing industries MIT press, 1990.
3. Daft , Richard L , Organization Theory and Design , 7 th edition, USA, 2004.
4. Dcock,Dennis A. & Caroline Ross , Marketing Principles Practice,4th edition, Gosper Ashford Colour Press Ltd, 2001.
5. Ogundari.K.OjO.S.O, an examination of technical economic, Allocative efficiency of small farmsc in Osun state of Nigeria, Journal central european agriculture, Vol 07, 2006.
6. Robert T. (1995). Differences across First district banks in operational efficiency ،New England economic review.
7. Ross, S.A., Westerfield, R.W., & Jordan, B.D. (2002), Fundamentals of Corporate Finance, (6 th ed.), Boston: The McGraw–Hill Companies. USA.
8. Sim Onson, Hemple and Coleman, Bank management: Text and Cases, op. cit, 1994.
9. Xiaoqing Fu & Shelagh Heffernan, Economies of Scale and Scope in china's Banking Sector, Working paper, Cass Business School, City University, London, January 2006,

الملخص:

يتم استخدام الكفاءة المصرفية في دراسة العلاقة بين مدخلات ومخرجات وحدات اتخاذ القرار، فإما ان يقوم البنك بزيادة مدخلاته في حدود مستوى المخرجات التي يرغب في الحصول عليها أو أن يقوم بزيادة مخرجاته عند مستوى معين من المدخلات، وإذا اخذنا بعين الاعتبار حجم البنك فستكون لدينا الكفاءة الحجمية، وهي تعكس نسبة التغير بين المدخلات والمخرجات حيث نكون امام ثلاث حالات من عائد الحجم ثابت، متزايد او متناقص.

و تهدف هذه الدراسة الى تطبيق طريقة مغلف البيانات (DEA) على البنوك الناشطة الجزائرية BEA، BNA، CPA، و منه تم التوصل الى لا يوجد معنوية احصائية لأثر الكفاءة المصرفية على الربحية ROE، على عكس كل من CAR، SIZE فيوجد معنوية احصائية لكل منهما على الربحية، و يوجد أثر ل CAR (0.68) حيث كل ما زادت كفاية رأس المال ب 1% فان الربحية تزداد ب 0.61%. و يوجد أثر سالب ل SIZE (-0.005) حيث كل ما زاد حجم البنك ب 1% انخفضت الربحية ب 0.005%.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الجزائرية، كفاءة البنوك، القيمة السوقية، طريقة مغلف البيانات (DEA)

Abstract:

Banking efficiency is used to study the relationship between the inputs and outputs of decision-making units. Either the bank increases its inputs within the limits of the level of outputs it wishes to obtain, or it increases its outputs at a certain level of inputs. If we take into account the size of the bank, we will have volumetric efficiency. It reflects the percentage of change between inputs and outputs, where we are faced with three cases of return to scale: constant, increasing, or decreasing.

This study aims to apply the data envelopment method (DEA) to the active Algerian banks BEA, BNA, and CPA, and from it it was concluded that there is no statistical significance for the effect of banking efficiency on profitability (ROE), in contrast to both CAR and SIZE, as there is statistical significance for each of them on Profitability, and there is an effect of CAR (0.68), where whenever capital adequacy increases by 1%, profitability increases by 0.61%. There is a negative effect for SIZE (-0.005), as every time the size of the bank increases by 1%, profitability decreases by 0.005%.

Keywords:

Algerian banks, bank efficiency, market value, data envelopment method (DEA)

Résumé :

L'efficacité bancaire est utilisée pour étudier la relation entre les intrants et les sorties des unités de décision. Soit la banque augmente ses intrants dans les limites du niveau de sorties qu'elle souhaite obtenir, soit elle augmente ses sorties à un certain niveau d'entrées. Si l'on prend en compte la taille de la banque, on aura une efficacité volumétrique. Elle reflète le pourcentage de changement entre les entrées et les sorties, où l'on est confronté à trois cas de retour d'échelle : constant, croissant ou décroissant.

Cette étude vise à appliquer la méthode d'enveloppement des données (DEA) aux banques algériennes actives BEA, BNA et CPA, et il en a été conclu qu'il n'y a pas de signification statistique pour l'effet de l'efficacité bancaire sur la rentabilité (ROE), en revanche à la fois au CAR et à la SIZE, car il y a une signification statistique pour chacun d'eux sur la rentabilité, et il y a un effet du CAR (0,68), où chaque fois que l'adéquation du capital augmente de 1 %, la rentabilité augmente de 0,61 %. Il existe un effet négatif pour la TAILLE (-0,005), selon lequel chaque fois que la taille de la banque augmente de 1 %, la rentabilité diminue de 0,005 %.

les mots clés:

Banques algériennes, efficacité bancaire, valeur marchande, méthode d'enveloppement des données (DEA)

